

الْثَمْنُ السَّادِسُ مِنْ

المختصر الفقهِي

المبيّن لما به الفتوى على مذهب الإمام مالك بن أنس رحمه الله

تأليف الشيخ

أبي المؤيد ضياء الدين خليل بن إسحاق بن موسى الجندري المالكي

كسبة مشتملة مجزئة مفقدة

برواية تلميذ المؤلف رحمه الله

أبي البقاء تاج الدين بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز الحميري

أسم في تصحيحه وتبقيقه ومقابلته بما في نسخهم المكتوبة أصحاب الفضيلة الشيوخ
محمد سعيد بن محمد بن يحيى و محمد عبد الله بن أحمد بن أبيات الفلقعي
لثلاث بن محمد المختار بن القاسم و محمد أحمد (خيار) بن محمد بابه



الْشَّيْخُ السَّائِقُ

المُخْتَصَرُ الْفِقْهِي

الْمُتَيْنِ لِمَا بِهِ الْفَتْوَى عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ بْنِ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ

تأليف الشيخ

أبي المَوْضِيَّةِ ضِيَاءُ الدِّينِ خَلِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ مَوْسَى الْبَغْدَادِيِّ الْبَالَكِيِّ

مَكْتَبَةُ مَشْنَةُ صَرْزَةِ مَغْلَبَةٍ

بِرُوْلَةِ تَلْمِذِ الْمَوْلَى رَحِمَهُمَا اللَّهُ

أبي الْبَلَاءِ تاجُ الدِّينِ بَهْرَامُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْحَمَرِيِّ

أَسْمَى فِي تَصْهِيفِهِ وَتَأْيِيدِهِ وَمَقَالَتِهِ مَا فِي نَفْسِهِ مِنَ الْمَكْنُونِ أَصْحَابُ الْفَضِيلَةِ الشَّيْخُ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَيْمِيَّةٍ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لَمْ يَكُنْ مِنْ صُنْدِ الْفَقْهَرِيِّينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (خَاتَمُ) بَرِيدِهِ

رقم الإيداع القانوني في الخزنة العامة (المكتبة الوطنية)

للمملكة المغربية

2020 MO 3756

(ر.خ.م.ج.)

978-9920-601-22-1

الحزب السادس والعشرون

(وفيه ثمانية أقفاص)

وَرُخِّصَ لِمُعْرِ أَوْ قَائِمٍ مَقَامُهُ وَإِنْ بِاشْتِرَاءِ الثَّمَرَةِ فَقَطْ اشْتِرَاءُ
ثَمَرَةٍ تَيْبَسَ كُلُّوْزٍ لَا كَمُوْزٍ إِنْ لَفَظَ بِ: «الْعَرِيَّةِ» وَبَدَأَ صِلَاحُهَا،
وَكَانَ بِخَزْصِهَا وَنَوْعِهَا يُؤْفَى عِنْدَ الْجِذَازِ، وَفِي الذِّمَّةِ، وَخُمْسَةَ
أَوْسُقٍ فَأَقْلُ.

وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ زَائِدٍ عَلَيْهِ مَعَهُ بَعَيْنٍ عَلَى الْأَصَحِّ، إِلَّا لِمَنْ
أَعْرَى عَرَايَا فِي حَوَائِطٍ ❀ فَمِنْ كُلِّ خُمْسَةِ إِنْ كَانَ بِالْأَفَاطِ لَا
بِلَفْظٍ عَلَى الْأَرْجَحِ، لِدَفْعِ الضَّرَرِ أَوْ لِلْمَعْرُوفِ، فَيَشْتَرِي بَغْضَهَا
كَكُلِّ الْحَائِطِ وَيَبْنِيهِ الْأَضْلَ.

وَجَازَ لَكَ شِرَاءُ أَضْلٍ فِي حَائِطِكَ بِخَزْصِهِ إِنْ قَصَدْتَ
الْمَعْرُوفَ فَقَطْ.

وَيَطْلُكُ إِنْ مَاتَ قَبْلَ الْحَوْزِ، وَهَلْ هُوَ حَوْزُ الْأُصُولِ؟ أَوْ أَنْ
يَطْلُعَ ثَمَرُهَا؟ تَأْوِيلَانِ.

وَزَكَاتُهَا وَسَقِيَّهَا عَلَى الْمُعْرِ وَكُمِلَتْ، بِخِلَافِ الْوَاحِبِ ❀
وَتَوْضُعُ جَائِحَةِ الثَّمَارِ كَالْمُوْزِ وَالْمَقَائِي وَإِنْ يَبْعَثُ عَلَى الْجَذِّ

وإن من عريته؛ لا مهر، إن بلغت ثلث المكيلة، ولو من كصنيحاني
وبزني، وثقيت ليتهي طيها، وأفردت أو ألحق أضلها؛ لا عكسه أو
معه، ونظر ما أصيب من البطون إلى ما بقي في زمنه لا يوم البيع،
ولا يستعجل على الأصح.

وفي المزهية التابعة للدار تأويلان.
وهل هي ما لا يستطاع دفعه كسماوي وجنيش؟ أو وسارق؟
خلاف.

وتغيبها كذلك ❁

وتوضع من العطش وإن قلت؛ كالبقول والزعفران والزئحان
والقُرط والقضب وورق الثوت ومغيب الأضل كالجزر.
ولزم المشتري باقيها وإن قل.

وإن اشترى أجناساً فأجبح بغضها وضعت إن بلغت قيمته
ثلث الجميع، وأجبح منه ثلث مكيلته.

وإن تناهت الثمرة فلا جائحة؛ كالفضب الحلو وبابس
الحب.

وخير العامل في المساقاة بين سقي الجميع أو تركه إن أجبح
الثلث فأكثر، ومشتني كيل من الثمرة تجاح بما يوضع يضع عن

مُشْتَرِيهِ بِقَدْرِهِ ﴿٢٦﴾

فَضْلُ [فِي اخْتِلَافِ الْمُتَبَايِعِينَ]

إِنْ اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ فِي جَنْسِ الثَّمَنِ أَوْ نَوْعِهِ حَلَفَا وَفُسِّخَ، وَرَدَّ مَعَ الْقَوَاتِ قِيمَتُهَا يَوْمَ بَيْعِهَا، وَفِي قَدْرِهِ كَمَثْمُونِهِ أَوْ قَدْرِ أَجَلٍ أَوْ زَهْنٍ أَوْ حَمِيلٍ حَلَفَا وَفُسِّخَ إِنْ حُكِمَ بِهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا كَتَنَّاكُلِهِمَا، وَضِدَقَ مَنْ ادَّعَى الْأَسْبَةَ، وَحَلَفَ إِنْ فَاتَ، وَمِنْهُ تَجَاهُلُ الثَّمَنِ وَإِنْ مِنْ وَارِثٍ، وَيُدَيُّ الْبَائِعِ، وَحَلَفَ عَلَى نَفْيِ دَعْوَى خَضَمِهِ مَعَ تَخْقِيقِ دَعْوَاهُ.

فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي انْتِهَاءِ الْأَجَلِ فَالْقَوْلُ لِمُنْكَرِ التَّقْضِي، وَفِي قَبْضِ الثَّمَنِ أَوْ السِّلَعَةِ فَلَاضِلُّ بَقَاؤُهُمَا، إِلَّا لِعُزْفِ كُلِّحِمٍ أَوْ بَقْلِ بَانَ بِهِ وَلَوْ كَثُرَ، وَإِلَّا فَلَا إِنْ ادَّعَى دَفْعَهُ بَعْدَ الْأَخْذِ، وَإِلَّا فَهَلْ يَقْبَلُ؟ أَوْ فِيمَا هُوَ الشَّانُ؟ أَوْ لَا؟ أَقْوَالٌ ❁

وَإِشْهَادُ الْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ مُقْتَضٍ لِقَبْضِ مُثْمَنِهِ، وَحَلَفَ بَائِعُهُ إِنْ بَادَرَ كإِشْهَادِ الْبَائِعِ بِقَبْضِهِ، وَفِي الْبَيْتِ مُدَّعِيهِ كَمُدَّعِي الصَّحَّةِ إِنْ لَمْ يَغْلِبِ الْفُسَادُ، وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَخْتَلِفَ بِهِمَا الثَّمَنُ فَكَقَدْرِهِ؟ تَرَدُّدٌ.

وَالْمُسْلَمُ إِلَيْهِ مَعَ قَوَاتِ الْعَيْنِ بِالزَّمَنِ الطَّوِيلِ أَوْ السِّلَعَةِ

كَالْمُشْتَرِي، فَيَقْبَلُ قَوْلُهُ إِنْ ادَّعَى مُشْتَبَهَا، وَإِنْ ادَّعَا مَا لَا يُشَبِّهُ
فَسَلَّمَ وَسَطً.

وَفِي مَوْضِعِهِ ضِدُّ مُدَّعِي مَوْضِعِ عَقْدِهِ، وَلَا فَالْبَائِعِ، وَإِنْ
لَمْ يُشَبِّهِ وَاحِدٌ تَحَالَفًا وَفُسِخَ، كَفُسِخِ مَا يُقْبَضُ بِمَضْرٍ، وَجَازَ
بِالْفُسْطَاطِ وَقُضِيَ بِسَوْقِهَا، وَلَا فَفِي أَيِّ مَكَانٍ مِنْهَا ﴿٢١٧﴾

بَابُ [فِي السَّلَامِ]

شَرْطُ السَّلَامِ قَبْضُ رَأْسِ الْمَالِ كُلِّهِ، أَوْ تَأْخِيرُهُ ثَلَاثًا وَلَوْ
بِشَرْطٍ، وَفِي فَسَادِهِ بِالزِّيَادَةِ إِنْ لَمْ تَكْثُرْ جِدًّا تَرَدُّدًا.

وَجَازَ بِخِيَارٍ لِمَا يُؤَخَّرُ إِلَيْهِ إِنْ لَمْ يَنْقُدْ، وَبِمَنْفَعَةٍ مُعَيَّنٍ،
وَبِجُزَافٍ، وَتَأْخِيرِ حَيَوَانٍ بِلا شَرْطٍ، وَهَلِ الطَّعَامُ وَالْعَرَضُ
كَذَلِكَ إِنْ كِيلَ وَأَخْضِرَ؟ أَوْ كَالْعَيْنِ؟ تَأْوِيلَانِ.

وَرَدُّ زَائِفٍ وَعُجَلٍ، وَلَا فَسَدٌ مَا يُقَابِلُهُ لَا الْجَمِيعُ عَلَى
الْأَحْسَنِ.

وَالْتَضَدُّ فِيهِ كَطَعَامٍ مِنْ بَيْعٍ، ثُمَّ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ الزَّيْدُ
وَالنَّقْضُ الْمَعْرُوفُ وَلَا فَلَا رُجُوعَ لَكَ إِلَّا بِتَضَدِّقٍ أَوْ بَيِّنَةٍ لَمْ
تُفَارِقْ، وَحَلَفَ لَقَدْ أَوْفَى مَا سَمَى، أَوْ لَقَدْ بَاعَهُ عَلَى مَا كُتِبَ بِهِ
إِلَيْهِ إِنْ أَعْلَمَ مُشْتَرِيَهُ، وَلَا حَلْفَتْ وَرَجَعَتْ ❀

وَأِنْ أَسْلَمْتَ عَرْضًا فَهَلْكَ بِيَدِكَ فَهُوَ مِنْهُ إِنْ أَهْمَلَ أَوْ أَوْدَعَ أَوْ عَلَى الْإِثْتِفَاعِ، وَمِنْكَ إِنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةً، وَوُضِعَ لِلتَّوْتُوقِ، وَنُقِصَ السَّلْمُ وَحَلَفَهُ وَإِلَّا خُيِّرَ الْآخَرُ.

وَأِنْ أَسْلَمْتَ حَيَوَانًا أَوْ عَقَارًا فَالسَّلْمُ ثَابِتٌ وَيَتَّبَعُ الْجَانِي. وَأَنْ لَا يَكُونَا طِعَامَيْنِ وَلَا تَقْدِيرَ وَلَا شَيْئًا فِي أَكْثَرِ مِنْهُ أَوْ أَجُودَ كَالْعَكْسِ، إِلَّا أَنْ تَخْتَلِفَ الْمَنْفَعَةُ؛ كِفَارِهِ الْحُمْرِ فِي الْأَغْرَابِيَّةِ وَسَابِقِ الْخَيْلِ؛ لَا هِمْلَاجٍ إِلَّا كِبَرُ ذَوْنٍ وَجَمَلٌ كَثِيرِ الْحَمْلِ، وَضَحَّحَ وَبَسَبَقَهُ، وَبِقُوَّةِ الْبَقَرَةِ وَلَوْ أَنْثَى، وَكَثْرَةُ لَبَنِ الشَّاةِ وَظَاهِرُهَا عُمُومُ الضَّأْنِ، وَضَحَّحَ خِلَافُهُ، وَكَصَغِيرَيْنِ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسِهِ، وَصَغِيرٍ فِي كَبِيرٍ وَعَكْسِهِ إِنْ لَمْ يُؤَدَّ إِلَى الْمُزَابَنَةِ، وَتَوَوَّلَتْ عَلَى خِلَافِهِ كَالْأَدَمِيِّ وَالْغَنَمِ ﴿٢٦٦﴾ وَكَجَذَعٍ طَوِيلٍ غَلِيظٍ فِي غَيْرِهِ، وَكَسَنَيْفٍ قَاطِعٍ فِي سَنَيْفَيْنِ دُونَهُ، وَكَالْجَنْسَيْنِ وَلَوْ تَقَارَبَتِ الْمَنْفَعَةُ كَرَفِيقِ الْقُطْنِ وَالْكَتَّانِ؛ لَا جَمَلٍ فِي جَمَلَيْنِ مِثْلِهِ عَجَلَ أَحَدُهُمَا، وَكَطَنِيرٍ عَلِمَ؛ لَا بِالْبَيْضِ وَالذَّكُورَةِ وَالْأُنْثَى وَلَوْ أَدَمِيًّا، وَغَزَلَ وَطَبَخَ إِنْ لَمْ يَتَلَفِ النَّهَائَةَ، وَحِسَابٌ وَكِتَابَةٌ. وَالشَّيْءُ فِي مِثْلِهِ قَرْضٌ.

وَأَنْ يُؤَجَّلَ بِمَعْلُومٍ زَائِدٍ عَلَى نِصْفِ شَهْرٍ؛ كَالنَّبِيرُوزِ وَالْحَصَادِ

والدِّراسِ وقُدومِ الحاجِّ، واغْتَبَرَ مِيقَاتِ مُعْظَمِهِ، إِلَّا أَنْ يُقْبَضَ
بِئَلَدِ كَيُومَيْنِ إِنْ خَرَجَ حِينَئِذٍ بَيْتَرٍ أَوْ بَغِيرِ رِيحٍ، وَالْأَشْهُرُ بِالْأَهْلَةِ،
وَتُكَمُّ الْمُتَكَسِّرُ مِنَ الرَّابِعِ، وَالْأَيُّ رِبْعٍ حَلٍّ بِأَوَّلِهِ، وَفَسَدٌ فِيهِ عَلَى
الْمَقُولِ لَا فِي الْيَوْمِ.

وَأَنْ يُضَبَّطَ بِعَادَتِهِ مِنْ كَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ عَدَدٍ كَالرُّمَانِ وَقَيْسٍ
بِخَيْطٍ، وَالْبَيْضِ، أَوْ بِحِمْلٍ أَوْ جُزْزَةٍ فِي كَقَصِيلٍ لَا بِقَدَانٍ، أَوْ
بِتَحْرِ، وَهَلْ بِقَدَرٍ كَذَا؟ أَوْ يَأْتِي بِهِ وَيَقُولُ: «كَنْخُوهُ»؟ تَأْوِيلَانِ.
وَفَسَدٌ بِمَجْهُولٍ، وَإِنْ نَسَبَهُ الْغَيِّ.

وَجَازَ بِدِرَاعِ رَجُلٍ مُعَيَّنٍ كَوَيْتَةٍ وَحَفْنَةٍ، وَفِي الْوَيْتَاتِ وَالْحَفْنَاتِ

قَوْلَانِ ❁

وَأَنْ تُبَيَّنَ صِفَاتُهُ الَّتِي تَخْتَلِفُ بِهَا الْقِيَمَةُ فِي السَّلَمِ عَادَةً؛
كَالتَّنُوعِ وَالْجَوْدَةِ وَالزَّدَاءَةِ وَبَيْنَهُمَا، وَاللُّونِ فِي الْحَيَوَانِ وَالثُّوبِ،
وَالْعَسَلِ وَمَرْعَاهُ، وَفِي الثَّمَرِ وَالْحَوْتِ وَالتَّاحِيَةِ وَالْقَدَرِ، وَفِي الْبُرِّ
وَجِدَّتِهِ وَمِلَاهُ إِنْ اخْتَلَفَ الثَّمَنُ بِهِمَا، وَسَمَرَاءُ أَوْ مَحْمُولَةٌ بِئَلَدٍ
هُمَا بِهِ وَلَوْ بِالْحِمْلِ، بِخِلَافِ مُضَرٍّ فَالْمَحْمُولَةُ، وَالشَّامِ
فَالسَّمَرَاءُ، وَنَقْيٍ أَوْ غَلِيٍّ، وَفِي الْحَيَوَانِ وَسِنَّهُ وَالذُّكُورَةُ وَالسَّمَنُ
وَضِدِّيهِمَا، وَفِي اللَّحْمِ وَخَصِيًّا وَرَاعِيًّا أَوْ مَغْلُوفًا، لَا مِنْ كَجَنْبٍ،

وَفِي الرِّقِيقِ وَالْقَدِّ وَالْبَكَارَةِ وَاللُّونَ قَالَ: «وَكَالِدَعَجٍ وَتَكَلُّثُمِ
الْوَجْهِ» وَفِي الثُّوبِ وَالرِّقَّةِ وَالصَّفَاقَةِ وَضِدِّيهِمَا، وَفِي الزَّرْبَةِ
الْمُغْصَرِ مِنْهُ وَبِمَا يُغْصَرُ بِهِ، وَحِمْلَ فِي الْجَيْدِ وَالرَّدِيِّ عَلَى
الْغَالِبِ، وَإِلَّا فَالْوَسْطُ.
وَكُونُهُ دَيْنًا.

وَوُجُودُهُ عِنْدَ حُلُولِهِ وَإِنْ انْقَطَعَ قَبْلَهُ؛ لَا نَسْلَ حَيَوَانٍ عُيِّنَ وَقُلٌّ،
أَوْ حَائِطٌ ① وَشُرِطَ إِنْ سُمِّيَ سَلَمًا لَا يَتَعَا إِزْهَاؤُهُ، وَسَعَةٌ
الْحَائِطِ، وَكَيْفِيَّةُ قَبْضِهِ، وَلِمَالِكِهِ، وَشُرُوعُهُ وَإِنْ لِيَنْصِفَ شَهْرًا،
وَأَخْذُهُ بُسْرًا أَوْ رُطْبًا لَا تَمُرَّ، فَإِنْ شُرِطَ تَتَمَّرُ الرُّطْبُ مَضَى
بِقَبْضِهِ، وَهَلِ الْمُرْهِي كَذَلِكَ؟ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ، أَوْ كَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ؟
تَأْوِيلَانِ.

فَإِنْ انْقَطَعَ رَجَعَ بِحَصَّةٍ مَا بَقِيَ، وَهَلِ عَلَى الْقِيَمَةِ؟ وَعَلَيْهِ
الْأَكْثَرُ، أَوْ عَلَى الْمَكِيلَةِ؟ تَأْوِيلَانِ.

وَهَلِ الْقَرْيَةُ الصَّغِيرَةُ كَذَلِكَ؟ أَوْ إِلَّا فِي وُجُوبِ تَعْجِيلِ النَّقْدِ
فِيهَا؟ أَوْ تُخَالَفُهُ فِيهِ؟ وَفِي السَّلَمِ لِمَنْ لَا مِلْكَ لَهُ؟ تَأْوِيلَاتٌ.
وَإِنْ انْقَطَعَ مَا لَهُ إِبَانٌ أَوْ مِنْ قَرْيَةٍ خَيْرَ الْمُشْتَرِي فِي الْفَسْخِ
وَالْإِنْقَاءِ.

وإن قبض البغض وجب التأخير، إلا أن يزصيا بالمحاسبة
ولو كان رأس المال مقومًا ❀

ويجوز فيما طبخ واللؤلؤ والعنبر والجوهر والزجاج والجص
والزرنخ وأخمال الحطب، والأدم، وضوف بالوزن لا بالجزر،
والسيوف، وتور ليكمل.

والشراء من دائم العمل كالحباز، وهو بيع، وإن لم يذم فهو
سلم، كاشتضاع سيف أو سرج.

وفسد بتغيين المغمول منه أو العامل، وإن اشترى المغمول
منه واستأجره جاز إن شرع؛ عيّن عامله أم لا ❀ لا فيما لا
يمكن وضفه كثراب المعدن، والأرض والدار، والجراف، وما
لا يوجد، وحديد وإن لم يخرج منه السيوف في سيوف أو
بالعكس، ولا كتان غليظ في رقيقه إن لم يغزلا، وثوب ليكمل،
ومضنوع قديم لا يعود هين الصنعة كالغزل، بخلاف النسيج إلا
ثياب الحرز، وإن قديم أضله اغتبر الأجل، وإن عاد اغتبر فيهما،
والمضنوعان يعودان ينظر للمنفعة ❀

وجاز قبل زمانه قبول صفته فقط، كقبل محله في العرض
مطلقًا، وفي الطعام إن حل إن لم يدفع كراء، ولزم بغدهما

كَقَاضٍ إِنْ غَابَ.

وَجَازَ أَجُودَ وَأَزْدَا لَا أَقْلَ إِلَّا عَنْ مِثْلِهِ، وَيَبْرَأُ مِمَّا زَادَ.
وَلَا دَقِيقَ عَنْ قَمَحٍ وَعَكْشُهُ، وَبَغْيَرٍ جَنْسِهِ إِنْ جَازَ يَبْعُهُ قَبْلَ
قَبْضِهِ، وَيَبْعُهُ بِالْمُسْلَمِ فِيهِ مُنَاجَزَةٌ، وَأَنْ يُسْلَمَ فِيهِ رَأْسُ الْمَالِ، لَا
طَعَامٍ وَلَحْمٍ بِحَيَوَانٍ، وَذَهَبٍ وَرَأْسُ الْمَالِ وَرِقٍّ، وَعَكْشُهُ.
وَجَازَ بَعْدَ أَجَلِهِ الزِّيَادَةُ لِيَزِيدَهُ طَوْلًا كَقَبْلِهِ إِنْ عَجَّلَ دَرَاهِمَهُ،
وَعَزَلَ يَنْسِجُهُ، لَا أَعْرَضَ أَوْ أَضْفَقَ.

وَلَا يَلْزَمُ دَفْعُهُ بِغَيْرِ مَحَلِّهِ وَلَوْ خَفَّ حَمْلُهُ ﴿٣٣﴾

فَضْلُ [فِي الْقَرْضِ]

يَجُوزُ قَرْضُ مَا يُسْلَمُ فِيهِ فَقَطْ، إِلَّا جَارِيَةً تَحِلُّ لِلْمُسْتَقْرِضِ
وَرُدَّتْ، إِلَّا أَنْ تَقُوتَ بِمُقَوَّاتِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ فَالْقِيَمَةُ كَفَاسِدِهِ.
وَحَرَمَ هَدِيَّتُهُ إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ مِثْلُهَا أَوْ يَخْدُثَ مُوَجِبٌ، كَرَبِّ
الْقَرَاضِ وَعَامِلِهِ وَلَوْ بَعْدَ شُغْلِ الْمَالِ عَلَى الْأَرْجَحِ، وَذِي الْجَاهِ
وَالْقَاضِي، وَمُبَايَعَتُهُ مُسَامَحَةً ﴿٣٤﴾ أَوْ جَرُّ مَنْفَعَةٍ، كَشَرْطِ عَفْنٍ
بِسَالِمٍ وَدَقِيقٍ، أَوْ كَفْكِ بَيْلِدٍ، أَوْ خُبْزِ فُزْنٍ بِمَلَّةٍ، أَوْ عَيْنٍ عَظْمٍ
حَمْلُهَا، كَسَفْتَجَةٍ إِلَّا أَنْ يَغْمَّ الْخَوْفُ، وَكَعَيْنٍ كُرِهَتْ إِقَامَتُهَا، إِلَّا
أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقَضْدَ نَفْعُ الْمُقْتَرِضِ فَقَطْ فِي الْجَمِيعِ،

كَفَدَانِ مُسْتَخَصِدٍ خَفَتْ مُؤْتَتُهُ عَلَيْهِ يَحْصُدُهُ وَيَذْرُسُهُ وَيَرُدُّ
مَكِيلَتَهُ.

وَمِلْكٍ وَلَمْ يَلْزَمْ رَدُّهُ إِلَّا بِشَرْطٍ أَوْ عَادَةٍ، كَأَخْذِهِ بِغَيْرِ مَحَلِّهِ
إِلَّا الْعَيْنَ ﴿٣١٣﴾

الحزب السابع والعشرون

(وفيه تسعة أقفاص)

فَضْلُ [فِي الْمُقَاَصَّةِ]

تَجُوزُ الْمُقَاَصَّةُ فِي دَيْنِي الْعَيْنِ مُطْلَقًا إِنْ اتَّحَدَا قَدْرًا وَصِفَةً
حَلًّا أَوْ أَحَدَهُمَا أَمْ لَا، وَإِنْ اخْتَلَفَا صِفَةً مَعَ اتِّحَادِ النَّوْعِ أَوْ
اِخْتِلَافِهِ فَكَذَلِكَ إِنْ حَلًّا، وَإِلَّا فَلَا؛ كَأَنْ اِخْتَلَفَا زِنَةً مِنْ بَيْعٍ.

وَالطَّعَامَانِ مِنْ قَرْضٍ كَذَلِكَ، وَمِنْ بَيْعٍ وَلَوْ مُتَّفَقَيْنِ، وَمِنْ
بَيْعٍ وَقَرْضٍ تَجُوزُ إِنْ اتَّفَقَا وَحَلًّا؛ لَا إِنْ لَمْ يَحْلَا أَوْ أَحَدُهُمَا ❁
وَتَجُوزُ فِي الْعَرْضَيْنِ مُطْلَقًا إِنْ اتَّحَدَا جِنْسًا وَصِفَةً، كَأَنْ
اِخْتَلَفَا جِنْسًا وَاتَّفَقَا أَجَلًا، وَإِنْ اِخْتَلَفَا أَجَلًا مُبَعَثَ إِنْ لَمْ يَحْلَا أَوْ
أَحَدَهُمَا، وَإِنْ اتَّحَدَا جِنْسًا وَالصِّفَةَ مُتَّفَقَةً أَوْ مُخْتَلِفَةً جَازَتْ إِنْ
اتَّفَقَ الْأَجَلُ، وَإِلَّا فَلَا مُطْلَقًا ﴿٣١٣﴾

بَابُ [فِي الرَّهْنِ]

الرَّهْنُ: بَذْلُ مَنْ لَهُ الْبَيْعُ مَا يُبَاعُ أَوْ عَزْرًا وَلَوْ اشْتَرَطَ فِي الْعَقْدِ
وَرِيقَةً بِحَقِّ كَوَلِّيٍّ وَمُكَاتَبٍ وَمَأْذُونٍ، وَأَبِيٍّ، وَكِتَابَةٍ وَاشْتَوْفِي مِنْهَا
أَوْ رَقَبَتِهِ إِنْ عَجَزَ، وَخِدْمَةٍ مُدَبِّرٍ، وَإِنْ رُقِيَ جُزْءٌ فَمِنْهُ لَا رَقَبَتِهِ،
وَهَلْ يَنْتَقِلُ لِخِدْمَتِهِ؟ قَوْلَانِ كَظُهُورِ حُبْسِ دَارٍ، وَمَا لَمْ يَنْتَقِلْ
صَلَاحُهُ، وَانْتَظَرَ لِبَيْعٍ، وَحَاصٌّ مُزْتَهِنَةٌ فِي الْمَوْتِ وَالْفَلَسِ، فَلَمَّا
صَلَحَتْ بِيَعْتٍ، فَإِنْ وَفَى رَدُّ مَا أَخَذَهُ، وَإِلَّا قُدِّرَ مُحَاصًّا بِمَا بَقِيَ
لَا كَأَحَدِ الْوَصِيَّتَيْنِ وَجِلْدِ مَيْتَةٍ وَكَجَنِينٍ وَخَمَرٍ وَإِنْ لِدِمِّي إِلَّا أَنْ
تَحَلَّلَ، وَإِنْ تَحَمَّرَ أَهْرَاقُهُ بِحَاكِمٍ ❁

وَصَحَّ مُشَاعٌ وَحِيزٌ بِجَمِيعِهِ إِنْ بَقِيَ فِيهِ لِلرَّاهِنِ، وَلَا يَسْتَأْذِنُ
شَرِيكَهُ، وَلَهُ أَنْ يَفْسِمَ وَيَبِيعَ وَيُسَلِّمَ، وَلَهُ اسْتِئْجَارُ جُزْءٍ غَيْرِهِ،
وَيَقْبِضُهُ الْمُزْتَهِنُ لَهُ.

وَلَوْ أَمَّنَا شَرِيكًا فَرَهْنٌ حِصَّتُهُ لِلْمُزْتَهِنِ وَأَمَّنَا الرَّاهِنَ الْأَوَّلَ
بَطَلَ حَوَزُهُمَا.

وَالْمُسْتَأْجَرُ وَالْمُسَاقَى وَحَوَزُهُمَا الْأَوَّلُ كَافٍ.

وَالْمِثْلِيُّ وَلَوْ عَيْنًا بِيَدِهِ إِنْ طُبِعَ عَلَيْهِ.

وَفَضْلُهُ إِنْ عَلِمَ الْأَوَّلُ وَرَضِيَ، وَلَا يَضْمَنُهَا الْأَوَّلُ كَتَرَكِ

الحِصَّةِ الْمُسْتَحَقَّةِ، أَوْ رَهْنِ نِصْفِهِ، وَمُعْطَى دِينَارًا لِيَسْتَوْفِيَ نِصْفَهُ وَيُرَدَّ نِصْفُهُ، فَإِنْ حَلَّ أَجَلُ الثَّانِي أَوْ لَا قُسِمَ إِنْ أَمَكْنَ، وَلَا يَبِيعُ وَقُضِيَ.


وَالْمُسْتَعَارُ لَهُ، وَرَجَعَ صَاحِبُهُ بِقِيَمَتِهِ أَوْ بِمَا أَدَّى مِنْ ثَمَنِهِ، ثَقُلَتْ عَلَيْهِمَا، وَضَمِنَ إِنْ خَالَفَ، وَهَلْ مُطْلَقًا؟ أَوْ إِذَا أَقَرَّ الْمُسْتَعِيرُ لِمُعِيرِهِ وَخَالَفَ الْمُزْتَهِنُ وَلَمْ يَخْلِفِ الْمُعِيرُ؟ تَأْوِيلَانِ ﴿٣٣٤﴾

وَبَطَلَ بِشَرْطِ مُنَافٍ كَأَنْ لَا يُقْبَضَ، وَبِاشْتِرَاطِهِ فِي بَيْعٍ فَاسِدٍ ظَنَّ فِيهِ الذُّرُومَ، وَحَلَفَ الْمُخْطِئُ الرَّاهِنُ أَنَّهُ ظَنَّ لُزُومَ الدِّيَةِ وَرَجَعَ، أَوْ فِي قَرْضٍ مَعَ دَيْنٍ قَدِيمٍ، وَصَحَّ فِي الْجَدِيدِ، وَبِمَوْتِ رَاهِنِهِ أَوْ فَلَسِهِ قَبْلَ حَوَازِهِ وَلَوْ جَدَّ فِيهِ، وَإِذْنِهِ فِي وَطْءٍ أَوْ إِسْكَانٍ أَوْ إِجَارَةٍ وَلَوْ لَمْ يَسْكُنْ، وَتَوَلَّاهُ الْمُزْتَهِنُ بِإِذْنِهِ، أَوْ فِي بَيْعٍ وَسَلَّمٍ، وَلَا حَلَفَ وَبَقِيَ الثَّمَنُ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِرَهْنٍ كَالأَوَّلِ، كَقَوْتِهِ بِجَنَابَةٍ وَأُخِذَتْ قِيَمَتُهُ، وَبِعَارِيَّةٍ أُطْلِقَتْ، وَعَلَى الرَّدِّ أَوْ رَجَعَ اخْتِيَارًا فَلَهُ أَخْذُهُ؛ إِلَّا بِقَوْتِهِ بِكَعْتِقٍ أَوْ حُبْسٍ أَوْ تَذْيِيرٍ أَوْ قِيَامِ الْغُرَمَاءِ، وَغَضَبًا فَلَهُ أَخْذُهُ مُطْلَقًا ﴿٣٣٥﴾ وَإِنْ وَطِئَ غَضَبًا فَوَلَدَهُ حُرٌّ، وَعَجَلَ الْمَلِيءُ الدِّينَ، أَوْ قِيَمَتَهَا وَلَا بَقِيَ.

وَصَحَّ بِتَوْكِيلِ مُكَاتَبِ الرَّاهِنِ فِي حَوَازِهِ، وَكَذَا أَخُوهُ عَلَى الْأَصَحِّ؛ لَا مَخْجُورِهِ وَرَقِيقِهِ، وَالْقَوْلُ لِطَالِبِ تَخْوِيزِهِ لِأَمِينٍ،

وَفِي تَغْيِينِهِ نَظَرَ الْحَاكِمُ، وَإِنْ سَلَّمَهُ ذُونَ إِذْنِهِمَا؛ فَإِنْ سَلَّمَهُ
لِلْمُزْتَهِنِ ضَمِنَ قِيَمَتَهُ وَلِلزَّاهِنِ ضَمِنَهَا أَوْ الثَّمَنَ.

وَأَنْدَرَجَ صُوفَ تَمٍّ وَجَنِينَ وَفَزْخُ نَخْلٍ؛ لَا غَلَّةٌ وَثَمَرَةٌ وَإِنْ
وُجِدَتْ، وَمَالٌ عَبْدٍ، وَازْتَهَنَ إِنْ أَقْرَضَ أَوْ بَاعَ أَوْ يَغْمَلُ لَهُ وَإِنْ

فِي جُعْلٍ لَا فِي مُعَيَّنٍ أَوْ مَنَفَعَةٍ، وَنَجِمَ كِتَابَةٌ مِنْ أَجَنَّبِي  وَجَازَ شَرْطُ مَنَفَعَتِهِ إِنْ عُيِّنَتْ يَبِيعُ لَا قَرْضٍ.

وَفِي ضَمَانِهِ إِذَا تَلَفَ تَرُدُّدٌ.

وَأُجْبِرَ عَلَيْهِ إِنْ شَرِطَ يَبِيعُ وَعَيْنٌ، وَإِلَّا فَرَهْنُ ثِقَةٍ.

وَالْحَوِزُ بَعْدَ مَا يَبِيعُهُ لَا يُفِيدُ وَلَوْ شَهِدَ الْأَمِينُ، وَهَلْ تَكْفِي بَيِّنَةٌ
عَلَى الْحَوِزِ قَبْلَهُ؟ وَبِهِ عَمَلٌ، أَوْ التَّخْوِيزُ؟ تَأْوِيلَانِ، وَفِيهَا دَلِيلُهُمَا.

وَمَضَى يَبِيعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ إِنْ فَرِطَ مُزْتَهِنُهُ، وَإِلَّا فَتَأْوِيلَانِ، وَبَعْدَهُ
فَلَهُ رَدُّهُ إِنْ يَبِيعُ بِأَقْلٍ، أَوْ ذِيْنُهُ عَرْضًا، وَإِنْ أَجَازَ تَعَجَّلَ، وَيَقِي إِنْ

دَبَّرَهُ.

وَمَضَى عِثْقُ الْمُوسِرِ وَكِتَابَتُهُ وَعُجْلٌ، وَالْمُغْسِرُ يَبْقَى، فَلَمَّا

تَعَدَّرَ يَبِيعُ بَعْضُهُ بِبَيْعِ كُلِّهِ وَالْبَاقِي لِلزَّاهِنِ ❁

وَمُنِعَ الْعَبْدُ مِنْ وَطْءِ أَمَتِهِ الْمَرْهُونِ هُوَ مَعَهَا، وَحَدُّ مُزْتَهِنٍ
وَطْئٌ إِلَّا بِإِذْنٍ، وَتُقَوَّمُ بِهَا وَلَدٌ حَمَلَتْ أَمَ لَا.

وَلِلْأَمِينِ بَيْعُهُ بِإِذْنٍ فِي عَقْدِهِ إِنْ لَمْ يَقُلْ: «إِنْ لَمْ آتِ»
كَالْمُزْتَهِنِ بَعْدَهُ، وَلَا مَضَى فِيهِمَا.

وَلَا يُغْزَلُ الْأَمِينُ، وَلَيْسَ لَهُ إِيصَاءٌ بِهِ، وَبَاعُ الْحَاكِمِ إِنْ افْتَتَحَ،
وَرَجَعَ مُزْتَهِنُهُ بِتَفَقُّعِهِ فِي الدِّمَةِ وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ، وَلَيْسَ رَهْنًا بِهِ إِلَّا أَنْ
يُصْرَحَ بِأَنَّهُ رَهْنٌ بِهَا.

وَهَلْ وَإِنْ قَالَ: «وَنَفَقْتُكَ فِي الرَّهْنِ»؟ تَأْوِيلَانِ، فَفِي افْتِقَارِ
الرَّهْنِ لِلْفُظِّ مُصْرَحٍ بِهِ تَأْوِيلَانِ.

وَإِنْ أَتَقَّى مُزْتَهِنٌ عَلَى كَشَجَرٍ خِيفَ عَلَيْهِ بُدِئَ بِالنَّفَقَةِ،
وَتَوَوَّلَتْ عَلَى عَدَمِ جَبْرِ الرَّاهِنِ عَلَيْهِ مُطْلَقًا، وَعَلَى التَّقْيِيدِ
بِالتَّطَوُّعِ بَعْدَ الْعَقْدِ ﴿١٨﴾

وَضَمِنَهُ مُزْتَهِنٌ إِنْ كَانَ بِيَدِهِ مِمَّا يُغَابُ عَلَيْهِ وَلَمْ تَشْهَدْ بَيِّنَةٌ
بِكَحْزِهِ وَلَوْ شَرَطَ الْبَرَاءَةَ، أَوْ عَلِمَ اخْتِرَاقَ مَحَلِّهِ إِلَّا بِبَقَاءِ بَعْضِهِ
مُخَرَّقًا، وَأُفْتِيَ بِعَدَمِهِ فِي الْعِلْمِ، وَإِلَّا فَلَا وَلَوْ اشْتَرَطَ ثُبُوتَهُ، إِلَّا
أَنْ يُكَذِّبَهُ عُدُولٌ فِي دَعْوَاهُ مَوْتٌ دَائِبَةٌ.

وَحَلَفَ فِيمَا يُغَابُ عَلَيْهِ أَنَّهُ تَلَفَ بِلا دُلْسَةٍ، وَلَا يَغْلَمُ
مَوْضِعَهُ.

وَاسْتَمَرَ ضَمَانُهُ إِنْ قُبِضَ الدَّيْنُ أَوْ وَهَبَ، إِلَّا أَنْ يُخْضِرَهُ

المُزْتَهِنُ أَوْ يَدْعُوهُ لِأَخْذِهِ فَيَقُولُ: «أَتْرَكُهُ عِنْدَكَ».

وإن جَنَى الرُّهْنُ واعْتَرَفَ رَاهِنُهُ لَمْ يُصَدَّقْ إِنْ أَعْدَمَ، وَلَا بَقِيَ إِنْ فَدَاهُ، وَلَا أَسْلِمَ بَعْدَ الْأَجَلِ وَدَفَعَ الدِّينَ، وَإِنْ ثَبَّتَ أَوْ اعْتَرَفَا وَأَسْلَمَهُ، فَإِنْ أَسْلَمَهُ مُزْتَهِنُهُ أَيْضًا فَلِلْمُجَنِّي عَلَيْهِ بِمَالِهِ، وَإِنْ فَدَاهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ففِداؤُهُ فِي رَقَبَتِهِ فَقَطْ إِنْ لَمْ يُزَهِنْ بِمَالِهِ، وَلَمْ يَبْغِ إِلَّا فِي الْأَجَلِ، وَإِنْ بِإِذْنِهِ فَلَيْسَ رَهْنًا بِهِ ❀

وَإِذَا قُضِيَ بَعْضُ الدِّينِ أَوْ سَقَطَ فَجَمِيعُ الرُّهْنِ فِيمَا بَقِيَ؛ كَاسْتِحْقَاقِ بَعْضِهِ.

وَالْقَوْلُ لِمُدَّعِي نَفْيِ الرُّهْنِيَّةِ، وَهُوَ كَالشَّاهِدِ فِي قَدْرِ الدِّينِ لَا الْعَكْسُ إِلَى قِيَمَتِهِ، وَلَوْ بَيَّدَ أَمِينٌ عَلَى الْأَصَحِّ مَا لَمْ يَفُتْ فِي ضَمَانِ الرَّاهِنِ، وَخَلَفَ مُزْتَهِنُهُ وَأَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَفْتَكَّهُ، فَإِنْ زَادَ خَلَفَ الرَّاهِنُ، وَإِنْ نَقَصَ خَلَفَا، وَأَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَفْتَكَّهُ بِقِيَمَتِهِ.

وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قِيَمَةِ تَالِفٍ تَوَاصَفَا ثُمَّ قُومَ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فَالْقَوْلُ لِلْمُزْتَهِنِ، فَإِنْ تَجَاهَلَا فَالرُّهْنُ بِمَا فِيهِ، وَاعْتَبِرَتْ قِيَمَتُهُ يَوْمَ الْحُكْمِ إِنْ بَقِيَ، وَهَلْ يَوْمَ التَّلْفِ؟ أَوِ الْقَبْضِ؟ أَوِ الرُّهْنِ إِنْ تَلَفَ؟ أَقْوَالٌ.

وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي مَقْبُوضٍ فَقَالَ الرَّاهِنُ: «عَنْ دَيْنِ الرُّهْنِ» وَزَعَّ بَعْدَ حَلْفِهِمَا كَالْحَمَالَةِ ❀

باب [في أحكام إحاطة الدين

بمال المدين والتفليس]

لِلْغَرِيمِ مَنْعٌ مَنْ أَحَاطَ الدَّيْنُ بِمَالِهِ مِنْ تَبْرُعِهِ، وَمِنْ سَفَرِهِ إِنْ حُلَّ بِغَيْبَتِهِ، وَإِعْطَاءٍ غَيْرِهِ قَبْلَ أَجَلِهِ أَوْ كُلِّ مَا بِيَدِهِ، كِمُفَارَاةِ لِمَتَّهِمْ عَلَيْهِ عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْأَصَحِّ، لَا بَغْضِهِ وَرَهْنِهِ. وفي كتابته قولان.

وَلَهُ التَّزْوُجُ، وَفِي تَزْوُجِهِ أَرْبَعًا وَتَطَوُّعُهُ بِالْحَجِّ تَرَدُّدٌ. وَفَلَسَ حَضَرَ أَوْ غَابَ إِنْ لَمْ يُغْلَمْ مَلَاؤُهُ بِطَلَبِهِ - وَإِنْ أَبَى غَيْرُهُ - دَيْنًا حَلَّ زَادَ عَلَى مَالِهِ، أَوْ بَقِيَ مَا لَا يَفِي بِالْمَوْجَلِ؛ فَمُنِعَ مِنْ تَصْرِفِ مَالِيٍّ، لَا فِي ذِمَّتِهِ؛ كَحُلْعِهِ وَطَلَاقِهِ وَقِصَاصِهِ وَعَفْوِهِ وَعِثْقِ أُمِّ وَلَدِهِ، وَتَبِعَهَا مَالُهَا إِنْ قَلَّ ❀ وَحَلَّ بِهِ وَبِالْمَوْتِ مَا أَجَلَ وَلَوْ دَيْنَ كِرَاءٍ، أَوْ قَدِمَ الْغَائِبُ مَلِيًّا.

وَإِنْ نَكَلَ الْمُفْلِسُ حَلَفَ كُلُّ كَهْوٍ، وَأَخَذَ حِصَّتَهُ وَلَوْ نَكَلَ غَيْرُهُ عَلَى الْأَصَحِّ. وَقَبْلَ إِقْرَارِهِ بِالْمَجْلِسِ أَوْ قُرْبِهِ إِنْ ثَبَتَ دَيْنُهُ بِإِقْرَارٍ لَا بَيِّنَةٍ، وَهُوَ فِي ذِمَّتِهِ.

وَقَبِلَ تَغْيِيثُهُ الْقِرَاضَ وَالْوَدِيعَةَ إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بِأَضْلِهِ.
وَالْمُخْتَارُ قَبُولُ قَوْلِ الصَّانِعِ بِلَا بَيِّنَةٍ.
وَحَجَرٌ - أَيْضًا - إِنْ تَجَدَّدَ مَالٌ، وَانْفَكَ وَلَوْ بِلَا حُكْمٍ.
وَلَوْ مَكَّنَهُمُ الْغَرِيمُ فَبَاعُوا وَافْتَسَمُوا ثُمَّ دَايَنَ غَيْرُهُمْ فَلَا
دُخُولَ لِلأَوَّلِينَ، كَتَفْلِيسِ الْحَاكِمِ إِلَّا كَاِزِثٍ وَصِلَةٍ وَجِنَايَةِ ﴿٢٢٦﴾
وَبَيْعِ مَالِهِ بِحَضْرَتِهِ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا وَلَوْ كُتِبَا أَوْ ثَوْبِي جُمُعَتِهِ إِنْ
كَثُرَتْ قِيمَتُهُمَا، وَفِي بَيْعِ آلَةِ الصَّانِعِ تَرَدُّدٌ، وَأَوْجَرُ رَقِيقُهُ،
بِخِلَافِ مُسْتَوْلَدَتِهِ.
وَلَا يُلْزَمُ بِتَكْسِبٍ وَتَسْلُفٍ وَاسْتِشْفَاعٍ وَعَفْوٍ لِلدَّيَةِ وَانْتِزَاعِ مَالِ
رَقِيقِهِ وَمَا وَهَبَهُ لَوْلَدِهِ.
وَعُجَلُ بَيْعِ الْحَيَوَانِ، وَاسْتَوْثُنِي بِعَقَارِهِ كَالشَّهْرَيْنِ.
وَقِسْمٌ بِنِسْبَةِ الدُّيُونِ بِلَا بَيِّنَةٍ حَضَرِهِمْ، وَاسْتَوْثُنِي بِهِ إِنْ عُرِفَ
بِالدَّيْنِ فِي الْمَوْتِ فَقَطُّ.
وَقَوْمٌ مُخَالِفُ النَّقْدِ يَوْمَ الْحِصَاصِ، وَاشْتَرِي لَهُ مِنْهُ بِمَا
يَخْصُهُ، وَمَضَى إِنْ رَخَّصَ أَوْ غَلَا، وَهَلْ يُشْتَرَى فِي شَرْطِ جَيِّدٍ
أَذْنَاهُ؟ أَوْ وَسْطُهُ؟ قَوْلَانِ ﴿٢٢٧﴾
وَجَازَ الثَّمَنُ إِلَّا لِمَانِعٍ كَالْأَقْتِضَاءِ.

وَحَاصَّتِ الزَّوْجَةُ بِمَا أَنْفَقَتْ وَيَصْدَاقُهَا كَالْمَوْتِ؛ لَا يَنْفَقُ
الْوَلَدُ.

وَأِنْ ظَهَرَ دَيْنٌ أَوْ اسْتَحَقَّ مَبِيعٌ وَإِنْ قَبْلَ فَلْسِهِ رُجِعَ بِالْحِصَّةِ؛
كَوَارِثٍ أَوْ مَوْصًى لَهُ عَلَى مِثْلِهِ.

وَإِنْ اسْتَهْرَمَتْ مَيِّتٌ بِدَيْنٍ أَوْ عِلْمٍ وَارِثُهُ وَأَقْبَضَ رُجِعَ عَلَيْهِ،
وَأُخِذَ مِلْيَةً عَنْ مُعْذِمٍ مَا لَمْ يُجَاوِزْ مَا قَبْضُهُ، ثُمَّ رُجِعَ عَلَى
الْغَرِيمِ، وَفِيهَا الْبِدَاءَةُ بِالْغَرِيمِ، وَهَلْ خِلَافٌ؟ أَوْ عَلَى التَّخْيِيرِ؟
تَأْوِيلَانِ.

وَإِنْ تَلَفَ نَصِيبُ غَائِبٍ غَزَلَ لَهُ فَمِنَهُ، كَعَيْنٍ وَقَفَ لِعُزْمَائِهِ لَا
عَرْضِ، وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِكَذِبَتِهِ؟ تَأْوِيلَانِ.

وَتُرِكَ لَهُ قُوَّتُهُ وَالتَّفَقُّةُ الْوَاجِبَةُ عَلَيْهِ لِظَنِّ يُسْرَتِهِ، وَكَسَوْتُهُمْ كُلُّ
دَسْتًا مُعْتَادًا.

وَلَوْ وَرِثَ أَبَاهُ بَيْعٌ، لَا وَهَبَ لَهُ إِنْ عِلِمَ وَاهِبُهُ أَنَّهُ يُغْتَنَى عَلَيْهِ ﴿١٢٥﴾
وَحُبْسٌ لِثُبُوتِ عُسْرِهِ إِنْ جُهِلَ حَالُهُ وَلَمْ يَسْأَلِ الصَّبْرَ لَهُ
بِحِمْلٍ بِوَجْهِهِ، فَغَرِمَ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ وَلَوْ أَثْبَتَ عُذْمُهُ أَوْ ظَهَرَ
مَلَاؤُهُ إِنْ تَفَالَسَ.

وَإِنْ وَعَدَ بِقَضَاءٍ وَسَأَلَ تَأْخِيرَ كَالْيَوْمِ أَعْطِيَ حَمِيلًا بِالْمَالِ،

وَلَا سُجْنَ كَمَغْلُومِ الْمَلَأِ.
وَأَجَلَ لِيَنعِ عَرَضِهِ إِنْ أَغْطَى حَمِيلًا بِالْمَالِ، وَلَا سُجْنَ.
وَفِي حَلْفِهِ عَلَى عَدَمِ النَّاصِ تَرُدُّدٌ، وَإِنْ عَلِمَ بِالنَّاصِ لَمْ
يُؤَخَّرْ، وَضُرِبَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ.
وَإِنْ شَهِدَ بِعُسْرِهِ أَنَّهُ لَا يُعْرِفُ لَهُ مَالٌ ظَاهِرٌ وَلَا بَاطِنٌ حَلَفَ
كَذَلِكَ، وَزَادَ: «وَإِنْ وَجَدَ لِيَقْضِيَنَّ» وَأَنْظَرَ، وَحَلَفَ الطَّالِبُ إِنْ
أَدْعَى عَلَيْهِ عِلْمَ الْعُدْمِ.
وَإِنْ سَأَلَ تَفْتِيَشَ دَارِهِ فَفِيهِ تَرُدُّدٌ.
وَرُجِّحَتْ بَيِّنَةُ الْمَلَأِ إِنْ بَيَّنَّتْ.
وَأُخْرِجَ الْمَجْهُولُ إِنْ طَالَ سِجْنُهُ بِقَدْرِ الدِّينِ وَالشَّخْصِ ❀
وَحُبْسَ النِّسَاءِ عِنْدَ أَمِينَةٍ أَوْ ذَاتِ أَمِينٍ، وَالسَّيِّدُ لِمُكَاتِبِهِ،
وَالجَدُّ وَالْوَلَدُ لِأَبِيهِ، لَا الْعَكْسُ، كَالْيَمِينِ إِلَّا الْمُتَقَلِّبَةُ وَالْمُتَعَلِّقُ
بِهَا حَقٌّ لِعُيْرِهِ.
وَلَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَ كَالْأَخَوَيْنِ وَالزَّوْجَيْنِ إِنْ خَلَا، وَلَا يَمْنَعُ مُسْلِمًا
أَوْ خَادِمًا، بِخِلَافِ زَوْجَةٍ.
وَأُخْرِجَ لِحَدِّ أَوْ ذَهَابِ عَقْلِهِ لِعَوْدِهِ، وَاسْتُخْسِنَ بِكَفِيلٍ بِوَجْهِهِ
لِمَرَضِ أَبَوَيْهِ وَوَلَدِهِ وَأَخِيهِ وَقَرِيبٍ جَدًّا لِيُسَلِّمَ؛ لَا جُمُعَةً وَعِيدٍ

وَعَدُوٍّ إِلَّا لَخَوْفِ قَتْلِهِ أَوْ أَسْرِهِ.

وَاللَّغْرِيمُ أَخْذُ عَيْنٍ مَالِهِ الْمُحَازِ عَنْهُ فِي الْفَلَسِ لَا الْمَوْتِ وَلَوْ
مَسْكُوكًا، وَأَبَقًا وَلَزِمَهُ إِنْ لَمْ يَجِدْهُ إِنْ لَمْ يَفِدْهُ غُرْمَاؤُهُ وَلَوْ
بِمَالِهِمْ وَأَمَكْنَ لَا بَضْعَ وَعِضْمَةً وَقِصَاصَ، وَلَمْ يَنْتَقِلْ لَا إِنْ
طُحِنَتِ الْحِنْطَةُ، أَوْ خُلِطَ بِغَيْرِ مِثْلِ، أَوْ سَمِنَ زُبْدُهُ، أَوْ فُصِّلَ
ثَوْبُهُ، أَوْ ذُبِحَ كَنْبَشُهُ، أَوْ تَتَمَّرَ رُطْبُهُ، كَأَجِيرٍ رَغِيٍّ وَنَحْوِهِ، وَذِي
حَاطُوتٍ فِيمَا بِهِ، وَرَادٍ لِسَلْعَةٍ بِغَيْبٍ وَإِنْ أَخَذَتْ عَنْ دَيْنٍ.

وَهَلِ الْقَرْضُ كَذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ مُقْتَرِضُهُ؟ أَوْ كَالْبَيْعِ؟

خِلَافٌ 285

وَلَهُ فَكُّ الرِّهْنِ، وَحَاصٌّ بِفِدَائِهِ لَا بِفِدَاءِ الْجَانِي، وَنَقْضُ
الْمُحَاصَّةِ إِنْ رُدَّتْ بِغَيْبٍ وَرَدُّهَا، وَالْمُحَاصَّةُ بِغَيْبٍ سَمَاوِيٌّ أَوْ
مِنْ مُشْتَرِيهِ أَوْ أَجَنَّبِيٍّ لَمْ يَأْخُذْ أَرْضَهُ، أَوْ أَخَذَهُ وَعَادَ لِهَيْئَتِهِ، وَإِلَّا
فَيَنْسَبُ نَقْصُهُ، وَرَدُّ بَغْضٍ ثَمَنٍ قُبُضَ، وَأَخَذَهَا وَأَخَذَ بَغْضِهِ،
وَحَاصٌّ بِالْفَائِتِ، كَبَيْعِ أُمٍّ وَلَدَتْ، وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ بَاعَ الْوَلَدُ
فَلَا حِصَّةَ، وَأَخَذَ الثَّمَرَةَ وَالْغَلَّةَ إِلَّا صُوفًا تَمَّ أَوْ ثَمَرَةً مُؤَبَّرَةً.

وَأَخَذَ الْمُكْرِي دَابَّتَهُ وَأَرْضَهُ، وَقَدَّمَ فِي زَرْعِهَا فِي الْفَلَسِ، ثُمَّ
سَاقِيَهُ، ثُمَّ مُزْتَهِنَهُ.

وَالصَّائِغَ أَحَقُّ - وَلَوْ بِمَوْتٍ - بِمَا بِيَدِهِ، وَإِلَّا فَلَا إِنْ لَمْ يُضْفَ
لِصَّنْعَتِهِ شَيْئًا، إِلَّا النَّسْجَ فَكَالْمَزِيدِ يُشَارِكُ بِقِيَمَتِهِ ﴿٢٨﴾
وَالْمُكْتَرِي بِالْمُعَيَّنَةِ وَبِغَيْرِهَا إِنْ قُبِضَتْ وَلَوْ أُدِيرَتْ، وَرَبُّهَا
بِالْمَحْمُولِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا مَا لَمْ يَقْبِضْهُ رَبُّهُ.
وَفِي كَوْنِ الْمُشْتَرِي أَحَقُّ بِالسِّلْعَةِ يُفْسَخَ لِفَسَادِ الْبَيْعِ أَوْ لَا أَوْ
فِي التَّقْدِ أَقْوَالٌ، وَهُوَ أَحَقُّ بِثَمَنِهِ وَبِالسِّلْعَةِ إِنْ بِيَعَتْ بِسِّلْعَةٍ
وَأَشْجَحَتْ.

وَقُضِيَ بِأَخْذِ الْمَدِينِ الْوَثِيقَةَ أَوْ تَقْطِيعِهَا، لَا صَدَاقَ قُضِيَ،
وَلِرَبِّهَا رَدُّهَا إِنْ ادَّعَى سَقُوطَهَا، وَلِرَاهِنٍ بِيَدِهِ رَهْنُهُ بِدَفْعِ الدَّيْنِ،
كَوَثِيقَةٍ زَعَمَ رَبُّهَا سَقُوطَهَا، وَلَمْ يَشْهَدْ شَاهِدًا إِلَّا بِهَا ﴿٢٩﴾

الحزب الثامن والعشرون

(وفيه ثمانية أقفاص)

بابُ [في الحجر]

الْمَجْنُونُ مَخْجُورٌ لِلْإِفَاقَةِ، وَالصَّبِيُّ لِبُلُوغِهِ بِثَمَانٍ عَشْرَةَ سَنَةً
أَوْ الْحُلُمُ أَوْ الْخَيْضُ أَوْ الْحَمْلُ أَوْ الْإِنْبَاتُ، وَهَلْ إِلَّا فِي حَقِّ اللَّهِ
تَعَالَى؟ تَرَدَّدَ، وَصَدِّقَ إِنْ لَمْ يُرَبَّ.
وَلِلْوَلِيِّ رَدُّ تَصَرُّفٍ مُعَيَّنٍ، وَلَهُ إِنْ رَشَدَ وَلَوْ حَيْثُ بَعْدَ بُلُوغِهِ

أَوْ وَقَعَ الْمُزَوِّعَ، وَضَمِنَ مَا أَفْسَدَ إِنْ لَمْ يُؤْمَنْ عَلَيْهِ، وَصَحَّتْ وَصِيَّتُهُ كَالسَّفِيهِ إِنْ لَمْ يُخْلَطْ، إِلَى حِفْظِ مَالِ ذِي الْأَبِ بَعْدَهُ وَفَكَ وَصِيٍّ أَوْ مُقَدَّمٍ؛ إِلَّا كَذَبَهُمْ لِعَيْشِهِ لَا طَلَاقِهِ، وَاسْتِلْحَاقِ نَسَبٍ وَنَفِيهِ، وَعِثْقِ مُسْتَوْلَدَتِهِ، وَقِصَاصِ وَنَفِيهِ، وَإِقْرَارِ بِعُقُوبَةٍ.

وَتَصَرُّفُهُ قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَى الْإِجَازَةِ عِنْدَ مَالِكٍ لَا ابْنِ الْقَاسِمِ، وَعَلَيْهِمَا الْعَكْسُ فِي تَصَرُّفِهِ إِذَا رَشَدَ بَعْدَهُ.

وَزَيْدٌ فِي الْأُنْثَى دُخُولُ زَوْجِهَا، وَشَهَادَةُ الْعُدُولِ عَلَى صَلَاحِ حَالِهَا، وَلَوْ جَدَّدَ أَبُوهَا حَجْرًا عَلَى الْأَزْجَحِ ❁ وَلِلْأَبِ تَرْشِيدُهَا قَبْلَ دُخُولِهَا كَالْوَصِيِّ وَلَوْ لَمْ يَعْرِفْ رُشْدَهَا، وَفِي مُقَدَّمِ الْقَاضِي خِلَافٌ.

وَالْوَلِيُّ الْأَبُ، وَلَهُ الْبَيْعُ مُطْلَقًا وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ سَبِيَّهُ، ثُمَّ وَصِيُّهُ وَإِنْ بَعْدَ، وَهَلْ كَالْأَبِ؟ أَوْ إِلَّا الزَّيْعَ فَبَيَّانِ السَّبَبِ؟ خِلَافٌ، وَلَيْسَ لَهُ هِبَةٌ لِلثَّوَابِ، ثُمَّ حَاكِمٌ، وَبَاعَ بِثُبُوتِ نَيْمِهِ وَإِهْمَالِهِ وَمِلْكِهِ لِمَا يَبِيعُ وَأَنَّهُ الْأَوَّلَى وَحِيَازَةُ الشُّهُودِ لَهُ وَالتَّسْوُوقُ وَعَدَمُ الْإِفَاءِ زَائِدٌ وَالسَّدَادُ فِي الثَّمَنِ، وَفِي تَضَرُّيْحِهِ بِأَسْمَاءِ الشُّهُودِ قَوْلَانِ؛ لِاحَاضِنٍ كَجَدِّ، وَعَمِلٍ بِإِمْضَاءِ الْيَسِيرِ، وَفِي حَدِّهِ تَرَدُّدٌ. وَلِلْوَلِيِّ تَرْكُ التَّشْفَعِ وَالْقِصَاصِ فَيَسْقُطَانِ، وَلَا يَغْفَوُ، وَمَضَى

عَثْقُهُ بِعَوْضٍ، كَأَيِّهِ إِنْ أَيْسَرَ ﴿٢٨٧﴾

وَأَمَّا يَخْكُمُ فِي الرُّشْدِ وَضِدِّهِ وَالْوَصِيَّةِ وَالْحُبْسِ الْمُعَقَّبِ
وَأَمْرِ الْغَائِبِ وَالنَّسَبِ وَالْوَلَاءِ وَحَدِّ وَقَصَاصِ وَمَالِ يَتِيمِ الْقَضَاءِ.
وَأَمَّا يَبَاغُ عَقَارُهُ لِحَاجَةٍ أَوْ غِبْطَةٍ أَوْ لِكُوزِهِ مُوَظَّفًا أَوْ حِصَّةً أَوْ
قَلْتُ غَلَّتْهُ، فَيُسْتَبَدَّلُ خِلَافَهُ، أَوْ بَيْنَ ذِمَّتَيْنِ أَوْ جِيرَانِ سُوءٍ، أَوْ
لِإِرَادَةِ شَرِيكِهِ بَيْنَعًا وَلَا مَالَ لَهُ، أَوْ لِحَشْيَةِ انْتِقَالِ الْعِمَارَةِ أَوْ
الْخَرَابِ وَلَا مَالَ لَهُ، أَوْ لَهُ وَالْبَيْعِ أَوَّلَى.

وَحَجَرَ عَلَى الرَّقِيقِ إِلَّا بِإِذْنٍ وَلَوْ فِي نَزْعٍ، فَكَوْكِيلٍ مُفَوَّضٍ،
وَلَهُ أَنْ يَضَعَ وَيُوَخَّرَ وَيُضَيِّفَ إِنْ اسْتَأْلَفَ وَيَأْخُذَ قِرَاضًا وَيَدْفَعَهُ
وَيَتَصَرَّفَ فِي كَهَبَةٍ، وَأَقِيمَ مِنْهَا عَدَمٌ مَنَعَهُ مِنْهَا، وَلِغَيْرِ مَنْ أُذِنَ لَهُ
الْقَبُولُ بِلَا إِذْنٍ ❁

وَالْحَجَرُ عَلَيْهِ كَالْحَجَرِ، وَأَخَذَ مِمَّا بِيَدِهِ وَإِنْ مُسْتَوْلَدَتَهُ كَعَطِيَّتِهِ،
وَهَلْ إِنْ مُنِحَ لِلذِّينِ؟ أَوْ مُطْلَقًا؟ تَأْوِيلَانِ، لَا غَلَّتِهِ وَرَقَّتِيَّتِهِ، وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ غَرِيبًا فَكَغَيْرِهِ.

وَلَا يُمَكِّنُ ذِمَّتِي مَنْ تَجَرَّ فِي كَخْمَرٍ إِنْ اتَّجَرَ لِسَيِّدِهِ، وَلَا
فَقُولَانِ.

وَعَلَى مَرِيضٍ حَكَمَ الطَّبُّ بِكَثْرَةِ الْمَوْتِ بِهِ، كَسَلٍ، وَقَوْلُنَجْ،

وَحَتَّى قَوِيَّةٍ، وَحَامِلٍ سِتَّةٍ، وَمَخْبُوسٍ لِقَتْلِ، أَوْ لِقَطْعٍ إِنْ خِيفَ
الْمَوْتُ، وَحَاضِرٍ صَفِّ الْقِتَالِ؛ لَا كَجَرَبٍ، وَمُلَجَّجٍ بِنَحْرِ، وَلَوْ
حَصَلَ الْهَوْلُ فِي غَيْرِ مُؤَنَّتِهِ وَتَدَاوِيهِ وَمُعَاوَضَةِ مَالِيَّةٍ، وَوُقِفَ
تَبْرُعُهُ إِلَّا لِمَالٍ مَأْمُونٍ وَهُوَ الْعَقَارُ، فَإِنْ مَاتَ فَمِنَ الثَّلَاثِ، وَإِلَّا
مَضَى.

وَعَلَى الزَّوْجَةِ لِزَوْجِهَا، وَلَوْ عَبْدًا فِي تَبْرُعٍ زَادَ عَلَى ثُلُثِهَا وَإِنْ
بِكَفَالَةٍ، وَفِي إِفْرَاضِهَا قَوْلَانِ، وَهُوَ جَائِزٌ حَتَّى يُرَدَّ، فَمَضَى إِنْ لَمْ
يَعْلَمْ حَتَّى تَأَيَّمَتْ أَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا؛ كَعَتَقِ الْعَبْدِ وَوَفَاءِ الدِّينِ،
وَلَهُ رَدُّ الْجَمِيعِ إِنْ تَبَرَّعَتْ بِزَائِدٍ، وَلَيْسَ لَهَا بَعْدَ الثَّلَاثِ تَبْرُعٌ إِلَّا
أَنْ يَتَّعَدَّ ﴿٣٣٣﴾

بَابُ [فِي الصَّلَحِ]

الصُّلْحُ عَلَى غَيْرِ الْمُدْعَى بَيْنَ أَوْ إِجَارَةً، وَعَلَى بَغْضِهِ هَبَةٌ.
وَجَازَ عَنْ دَيْنٍ بِمَا يُبَاعُ بِهِ، وَعَنْ ذَهَبٍ بِوَرِقٍ وَعَكْسُهُ إِنْ خَلَا
وَعُجِّلَ كِمَاثَةٌ دِينَارٍ وَدِرْهَمٍ عَنْ مَائَتَيْهِمَا، وَعَلَى الْإِفْتِدَاءِ مِنْ يَمِينٍ
أَوْ السُّكُوتِ أَوْ الْإِنْكَارِ إِنْ جَازَ عَلَى دَعْوَى كُلِّ، وَعَلَى ظَاهِرِ
الْحُكْمِ.

وَلَا يَجُلُّ لِلظَّالِمِ، فَلَوْ أَقَرَّ بَعْدَهُ أَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ لَمْ يَعْلَمْهَا أَوْ

أَشْهَدَ وَأَعْلَنَ أَنَّهُ يَقُومُ بِهَا أَوْ وَجَدَ وَثِيقَتَهُ بَعْدَهُ؛ فَلَهُ نَقْضُهُ كَمَنْ لَمْ يُعْلِنِ، أَوْ يَقْرَأُ سِرًّا فَقَطْ عَلَى الْأَخْسَنِ؛ لَا إِنْ عَلِمَ بَيِّنَتَهُ وَلَمْ يُشْهِدْ، أَوْ ادَّعَى ضَيَاعَ الصِّكِّ فَقِيلَ لَهُ: «حَقُّكَ ثَابِتٌ فَائْتِ بِهِ» فَصَالَحَ ثُمَّ وَجَدَهُ ❁

وَعَنْ إِزْثِ زَوْجَةٍ مِنْ عَرَضٍ وَوَرِقٍ وَذَهَبٍ بِذَهَبٍ مِنَ التَّرِكَةِ قَدَرِ مَوْرِيثِهَا مِنْهُ فَأَقْلَ أَوْ أَكْثَرَ إِنْ قَلَّتِ الدَّرَاهِمُ، لَا مِنْ غَيْرِهَا مُطْلَقًا إِلَّا بِعَرَضٍ إِنْ عَرَفَا جَمِيعَهَا وَحَضَرَ، وَأَقْرَأَ الْمَدِينُ وَحَضَرَ. وَعَنْ دَرَاهِمٍ وَعَرَضٍ تُرِكََا بِذَهَبٍ كَتَبَ وَصَرَفَ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا دَيْنٌ فَكَتَبَ بِهِ.

وَعَنِ الْعَمْدِ بِمَا قَلَّ أَوْ كَثُرَ، لَا غَرَرٍ كَرِطَلٍ مِنْ شَاةٍ، وَلِذِي دَيْنٍ مَنَعَهُ مِنْهُ.

وَإِنْ رُدَّ مُقَوِّمٌ بِعَيْنٍ أَوْ انْشَحَقَّ رُجِعَ بِقِيمَتِهِ كِنِكَاحٍ وَخُلْعٍ ❁ وَإِنْ قَتَلَ جَمَاعَةً أَوْ قَطَعُوا جَازَ صَلَاحُ كُلِّ وَالْعَفْوُ عَنْهُ. وَإِنْ صَالَحَ مَقْطُوعٌ ثُمَّ نُزِيَ فَمَاتَ فَلِلْوَلِيِّ لَا لَهُ رَدُّهُ. وَالْقَتْلُ بِقَسَامَةٍ كَأَخْذِهِمُ الدِّيَةَ فِي الْخَطَا.

وَإِنْ وَجَبَ لِمَرِيضٍ عَلَى رَجُلٍ جُزْءٌ عَمْدًا فَصَالَحَ فِي مَرَضِهِ بِأَرْشِهِ أَوْ غَيْرِهِ ثُمَّ مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ جَازَ وَلِزَمَ، وَهَلْ مُطْلَقًا؟ أَوْ إِنْ

صَالِحَ عَلَيْهِ لَا مَا يُؤُولُ إِلَيْهِ؟ تَأْوِيلَانِ ❁
وإن صَالِحَ أَحَدٍ وَلِثْنَيْنِ فَلِلْآخِرِ الدُّخُولُ مَعَهُ وَسَقَطَ الْقَتْلُ،
كَدَعْوَاكَ ضُلْحَهُ فَأَنْكَرَ.

وإن صَالِحَ مُقِرٍّ بِخَطِيئَةٍ بِمَالِهِ لَزِمَهُ، وَهَلْ مُطْلَقًا؟ أَوْ مَا دَفَعَ؟
تَأْوِيلَانِ، لَا إِنْ ثَبَتَ وَجْهٌ لَزُومَهُ وَحَلَفَ، وَرَدُّ إِنْ طُولَبَ بِهِ
مُطْلَقًا أَوْ طَلَبَهُ وَوُجِدَ.

وإن صَالِحَ أَحَدٍ وَلِثْنَيْنِ وَارْتَيْنِ وَإِنْ عَنِ انْكَارٍ فَلِصَاحِبِهِ
الدُّخُولُ، كَحَقِّ لَهُمَا فِي كِتَابٍ أَوْ مُطْلَقٍ، إِلَّا الطَّعَامُ فَفِيهِ تَرَدُّدٌ،
إِلَّا أَنْ يَشَخَّصَ وَيُعْذِرَ إِلَيْهِ فِي الْخُرُوجِ أَوْ الْوَكَالَةِ فَيَمْتَنِعُ.

وإن لَمْ يَكُنْ غَيْرُ الْمُقْتَضَى أَوْ يَكُونُ بِكِتَابَيْنِ وَفِيهِمَا لَيْسَ لَهُمَا
وَكُتِبَ فِي كِتَابٍ قَوْلَانِ.

وَلَا رُجُوعَ إِنْ اخْتَارَ مَا عَلَى الْغَرِيمِ وَإِنْ هَلَكَ.

وإن صَالِحَ عَلَى عَشْرَةٍ مِنْ خَمْسِينَهِ فَلِلْآخِرِ إِسْلَامُهَا، أَوْ أَخَذَ
خَمْسَةً مِنْ شَرِيكِهِ وَيَزْجَعُ بِخَمْسَةِ وَأَرْبَعِينَ، وَيَأْخُذُ الْآخَرَ
خَمْسَةً.

وإن صَالِحَ بِمُؤَخَّرٍ عَنْ مُسْتَهْلِكٍ لَمْ يَجْزِ إِلَّا بِدَرَاهِمَ كَقِيَمَتِهِ
فَأَقْلَ، أَوْ ذَهَبٍ كَذَلِكَ، وَهُوَ مِمَّا يُبَاغُ بِهِ كَعَبْدِ أَبِي.

وَأَنَّ صَالِحَ بِشَقْصٍ عَنْ مُوضِحَتِي عَمْدٍ وَخَطِيٍّ فَالشُّفْعَةُ
يَنْصِفُ قِيَمَةَ الشَّقْصِ وَبِدْيَةِ الْمُوضِحَةِ، وَهَلْ كَذَلِكَ إِنْ اخْتَلَفَ
الْجُزْءُ؟ تَأْوِيلَانِ ﴿١٤٦﴾

بَابُ [فِي الْحَوَالَةِ]

شَرَطُ الْحَوَالَةِ رِضَا الْمُحِيلِ وَالْمُحَالِ فَقَطْ، وَثُبُوتُ دَيْنٍ
لَازِمٌ، فَإِنْ أَغْلَمَهُ بِعَدَمِهِ وَشَرَطَ الْبَرَاءَةَ صَحَّ، وَهَلْ إِلَّا أَنْ يُفْلَسَ؟
أَوْ يَمُوتَ؟ تَأْوِيلَانِ، وَصِيغَتُهَا، وَخُلُوعُ الْمُحَالِ بِهِ وَإِنْ كِتَابَةً، لَا
عَلَيْهِ، وَتَسَاوِي الدَّيْنَيْنِ قَدْرًا وَصِفَةً، وَفِي تَحْوِيلِهِ عَلَى الْأَدْنَى
تَرُدُّ ﴿١٤٧﴾ وَأَنْ لَا يَكُونَا طَعَامَيْنِ مِنْ بَيْعٍ، لَا كَشْفُهُ عَنْ ذِمَّةِ الْمُحَالِ
عَلَيْهِ.

وَيَتَحَوَّلُ حَقُّ الْمُحَالِ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ وَإِنْ أَفْلَسَ أَوْ جَحَدَ؛
إِلَّا أَنْ يَغْلَمَ الْمُحِيلُ بِإِفْلَاسِهِ فَقَطْ، وَخَلَفَ عَلَى نَفْسِهِ إِنْ ظَنَّ بِهِ
الْعِلْمُ، فَلَوْ أَحَالَ بَائِعٌ عَلَى مُشْتَرٍ بِالثَّمَنِ، ثُمَّ رُدَّ بَعِيْبٌ أَوْ اسْتَحَقَّ
لَمْ تَنْفَسِحْ، وَاخْتِيَرِ خِلَافَهُ.

وَالْقَوْلُ لِلْمُحِيلِ إِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ نَفْيُ الدَّيْنِ لِلْمُحَالِ عَلَيْهِ؛ لَا
فِي دَعْوَاهُ وَكَالَةً أَوْ سَلَفًا ﴿١٤٨﴾

بَابُ [فِي الضَّامِنِ]

الضَّامِنُ: شَغْلُ ذِمَّةٍ أُخْرَى بِالْحَقِّ.

وَصَحَّ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ كَمُكَاتِبٍ وَمَأْذُونٍ إِذَنْ سَيِّدُهُمَا، وَزَوْجَةٍ وَمَرِيضٍ بِثُلُثٍ، وَاتَّبَعَ ذُو الرِّقِّ بِهِ إِنْ عَتَقَ، وَلَيْسَ لِلْسَّيِّدِ جَبْرُهُ عَلَيْهِ، وَعَنِ الْمَيْتِ الْمُفْلِسِ وَالضَّامِنِ وَالْمَوْجَلِّ حَالًا إِنْ كَانَ مِمَّا يُعَجَّلُ، وَعَكْسُهُ إِنْ أَيْسَرَ غَرِيمُهُ أَوْ لَمْ يُوسَّرْ فِي الْأَجَلِ، وَبِالْمُوسَّرِ أَوْ الْمُغَسَّرِ لَا بِالْجَمِيعِ بِيَدَيْنِ لَا زِمَ أَوْ آيِلَ إِلَيْهِ، لَا كِتَابَةً؛ بَلْ كَجُعْلٍ وَدَايِنٍ فَلَانًا، وَلَزِمَ فِيمَا ثَبَتَ، وَهَلْ يَقْيَدُ بِمَا يُعَامَلُ بِهِ؟ تَأْوِيلَانِ ❀

وَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ الْمُعَامَلَةِ؛ بِخِلَافِ: «اخْلِفْ وَأَنَا ضَامِنٌ بِهِ» إِنْ أُمِكنَ اسْتِيفَاؤُهُ مِنْ ضَامِنِهِ وَإِنْ جُهِلَ أَوْ مَنْ لَهُ، وَبِغَيْرِ إِذْنِهِ كَأَدَائِهِ رِفْقًا، لَا عَتَا فَيَرُدُّ كَشِرَائِهِ، وَهَلْ إِنْ عَلِمَ بَائِعُهُ؟ وَهُوَ الْأَظْهَرُ؛ تَأْوِيلَانِ، لَا إِنْ ادَّعِيَ عَلَى غَائِبٍ فَضَمِنَ ثُمَّ أَنْكَرَ، أَوْ قَالَ لِمُدَّعٍ عَلَى مُنْكَرٍ: «إِنْ لَمْ آتِكَ بِهِ لِعَدِّ فَأَنَا ضَامِنٌ» وَلَمْ يَأْتِ بِهِ إِنْ لَمْ يَثْبُتْ حَقُّهُ بِبَيِّنَةٍ، وَهَلْ بِإِقْرَارِهِ؟ تَأْوِيلَانِ، كَقَوْلِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ: «أَجْلَنِي الْيَوْمَ، فَإِنْ لَمْ أَوْفِكَ عَدَا فَاَلَّذِي تَدَّعِيهِ عَلَيَّ حَقٌّ» وَرَجَعَ بِمَا أَدَّى وَلَوْ مُقَوِّمًا إِنْ ثَبَتَ الدَّفْعُ (337)

وَجَازَ ضَلْحُهُ عَنْهُ بِمَا جَازَ لِلْغَرِيمِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَرَجَعَ
بِالْأَقَلِّ مِنْهُ أَوْ قِيَمَتِهِ، وَإِنْ بَرِئَ الْأَضْلُ بَرِئَ، لَا عَكْسُهُ.
وَعُجِّلَ بِمَوْتِ الضَّامِنِ، وَرَجَعَ وَارِثُهُ بَعْدَ أَجَلِهِ، أَوْ الْغَرِيمِ إِنْ
تَرَكَهُ.

وَلَا يُطَالَبُ إِنْ خَضَرَ الْغَرِيمُ مُوسِرًا، أَوْ لَمْ يَتَعُدَّ لِإِبْثَاتِهِ عَلَيْهِ،
وَالْقَوْلُ لَهُ فِي مَلَاتِهِ، وَأَفَادَ شَرْطُ أَخْذِ آيَتِهِمَا شَاءَ وَتَقْدِيمِهِ، أَوْ إِنْ
مَاتَ كَشَرْطِ ذِي الْوَجْهِ أَوْ رَبِّ الدَّيْنِ التَّضْدِيقُ فِي الْإِخْضَارِ،
وَلَهُ طَلَبُ الْمُسْتَحَقِّ بِتَخْلِيصِهِ عِنْدَ أَجَلِهِ، لَا بِتَسْلِيمِ الْمَالِ إِلَيْهِ ❀
وَضَمِنَهُ إِنْ اقْتَضَاهُ لَا أُرْسِلَ بِهِ.

وَلَزِمَهُ تَأْخِيرُ رَبِّهِ الْمُغْسِرِ أَوْ الْمُوسِرِ إِنْ سَكَتَ، أَوْ لَمْ يَغْلَمْ
إِنْ حَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يُؤَخِّرْهُ مُسْقِطًا، وَإِنْ أَنْكَرَ حَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يُسْقِطْ
وَلَزِمَهُ، وَتَأَخَّرَ غَرِيمُهُ بِتَأْخِيرِهِ إِلَّا أَنْ يَخْلِفَ.

وَبَطَلَ إِنْ فَسَدَ مُتَحَمِّلٌ بِهِ، أَوْ فَسَدَتْ كَبْجُفَلٍ مِنْ غَيْرِ رَبِّهِ
لِمَدِينِهِ وَإِنْ ضَمَانَ مَضْمُونِهِ، إِلَّا فِي اشْتِرَاءِ شَيْءٍ بَيْنَهُمَا أَوْ بَيْنَعِهِ،
كَقَرْضِهِمَا عَلَى الْأَصَحِّ ❀

وَإِنْ تَعَدَّدَ حُمَلَاءُ اتَّبَعَ كُلُّ بِحِصَّتِهِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ حَمَالَةٌ
بَغْضِهِمْ عَنْ بَغْضِ كَثَرَتِهِمْ، وَرَجَعَ الْمُؤَدِّي بِغَيْرِ الْمُؤَدَّى عَنْ

نَفْسِهِ بِكُلِّ مَا عَلَى الْمَلْقِي، ثُمَّ سَاوَاهُ، فَإِنْ اشْتَرَى سِتَّةَ بَسْتِمَائَةٍ
بِالْحِمَالَةِ فَلَقِيَ أَحَدَهُمْ أَخَذَ مِنْهُ الْجَمِيعَ، ثُمَّ إِنْ لَقِيَ أَحَدَهُمْ
أَخَذَهُ بِمِائَةٍ ثُمَّ بِمِائَتَيْنِ، فَإِنْ لَقِيَ أَحَدَهُمَا ثَالِثًا أَخَذَهُ بِخَمْسِينَ
وَبِخَمْسَةِ وَسَبْعِينَ، فَإِنْ لَقِيَ الثَّالِثَ رَابِعًا أَخَذَهُ بِخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ
وَبِمِثْلِهَا، ثُمَّ بِاِثْنَيْ عَشَرَ وَنُصْفٍ وَبِسِتَّةِ وَرُبُعٍ، وَهَلْ لَا يَزْجَعُ بِمَا
يَخْصُهُ - أَيْضًا - إِذَا كَانَ الْحَقُّ عَلَى غَيْرِهِمْ؟ أَوْ لَا؟ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ:
تَأْوِيلَانِ.

وَصَحَّ بِالْوَجْهِ، وَلِلزَّوْجِ رَدُّهُ مِنْ زَوْجَتِهِ، وَبَرَأَ بِتَسْلِيمِهِ لَهُ
وَإِنْ بَسَجَنَ، أَوْ بِتَسْلِيمِهِ نَفْسَهُ إِنْ أَمَرَهُ بِهِ إِنْ حَلَّ الْحَقُّ ❀ وَبِغَيْرِ
مَجْلِسِ الْحُكْمِ إِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ، وَبِغَيْرِ بَلَدِهِ إِنْ كَانَ بِهِ حَاكِمٌ، وَلَوْ
عَدِيمًا، وَلَا أُغْرِمَ بَعْدَ خَفِيفِ تَلَوُّمٍ إِنْ قَرَبَتْ غَيْبَةُ غَرِيمِهِ كَالْيَوْمِ.
وَلَا يَسْقُطُ بِإِحْضَارِهِ إِنْ حُكِمَ بِهِ، لَا إِنْ أَثْبِتَ عُدْمَهُ أَوْ مَوْتَهُ
فِي غَيْبَتِهِ وَلَوْ بِغَيْرِ بَلَدِهِ، وَرَجَعَ بِهِ.

وَبِالطَّلَبِ وَإِنْ فِي قِصَاصٍ، كَذ: «أَنَا حَمِيلٌ بِطَلَبِهِ» أَوْ اشْتَرَطَ
نَفْيَ الْمَالِ، أَوْ قَالَ: «لَا أَضْمَنُ إِلَّا وَجْهَهُ» وَطَلَبَتْهُ بِمَا يَقْوَى عَلَيْهِ،
وَحَلَفَ مَا قَصَّرَ، وَغَرِمَ إِنْ فَرُطَ أَوْ هَرَبَتْهُ، وَغُرِيبَ.
وَحَمِيلٌ فِي مُطْلَقٍ: «أَنَا حَمِيلٌ» وَ«زَعِيمٌ» أَوْ «أَذِينٌ» وَ«قَبِيلٌ»

و«عِنْدِي» و«لَيَّ» وَشَبَّهَهُ عَلَى الْمَالِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَالْأَظْهَرِ، لَا
إِنْ اخْتَلَفَا.

وَلَمْ يَجِبْ وَكَيْلٌ لِلْخُصُومَةِ وَلَا كَفِيلٌ بِالْوَجْهِ بِالْدَّعْوَى إِلَّا
بِشَاهِدٍ.

وَأِنْ ادَّعَى بَيِّنَةٌ بِكَالْشُّوقِ وَقَفُّهُ الْقَاضِي عِنْدَهُ ﴿٣٧﴾

الحزب التاسع والعشرون

(وفيه تسعة أقفاف)

بَابُ [فِي الشَّرِكَةِ]

الشَّرِكَةُ: إِذْنٌ فِي التَّصَرُّفِ لِهَُمَا مَعَ أَنْفُسِهِمَا وَإِنَّمَا تَصِحُّ مِنْ
أَهْلِ التَّوَكُّلِ وَالتَّوَكُّلِ وَلَزِمَتْ بِمَا يَدُلُّ غَرْفًا كـ «اشْتَرَكْنَا» بِذَهَبَيْنِ
أَوْ وَرَقَيْنِ اتَّفَقَ صَرَفُهُمَا، وَبِهِمَا مِنْهُمَا، وَيَعْنِي وَيَعْرِضُ،
وَيَعْرِضِينَ مُطْلَقًا، وَكُلٌّ بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ أَخْضَرَ لَا فَاتَ إِنْ صَحَّتْ،
إِنْ خَلَطَا وَلَوْ حُكْمًا، وَإِلَّا فَالتَّالِفُ مِنْ رِبِّهِ، وَمَا ابْتِيعَ بِغَيْرِهِ
فَبَيْنَهُمَا، وَعَلَى الْمُتْلِفِ نِصْفُ الثَّمَنِ، وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَغْلَمَ بِالتَّلَفِ
فَلَهُ وَعَلَيْهِ؟ أَوْ مُطْلَقًا إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ الْأَخَذَ لَهُ؟ تَرَدُّدٌ، وَلَوْ غَابَ نَقْدُ
أَحَدِهِمَا إِنْ لَمْ يَتَّعُدْ، وَلَمْ يَتَّعُدْ لِخُضُورِهِ ❀ لَا يَذْهَبُ وَيُورِقُ،
وَيُطْعَمَانِ وَلَوْ اتَّفَقَا ثُمَّ إِنْ أَطْلَقَا التَّصَرُّفَ وَإِنْ بَنُوهُ فَمُفَاوَضَةٌ،

ولا يفسدُها انفِرادُ أَحَدِهِمَا بِشَيْءٍ.

وَلَهُ أَنْ يَتَبَرَّعَ إِنْ اسْتَأْلَفَ بِهِ أَوْ خَفَّ؛ كإِعَارَةِ آلَةٍ وَدَفْعِ كِسْرَةٍ،
وَيُنْضِغَ وَيُقَارِضَ وَيُودِعَ لِعُذْرٍ وَلَا ضَمِنَ، وَيُشَارِكُ فِي مُعَيَّنٍ
وَيُقِيلَ وَيُوَلِّي وَيَقْبَلُ الْمَعِيبَ وَإِنْ أَبَى الْآخَرُ، وَيَقْرُرُ بِدَيْنٍ لِمَنْ لَا
يُتَّهَمُ عَلَيْهِ، وَيَبِيعُ بِالْدَيْنِ لَا الشَّرَاءِ بِهِ؛ ككِتَابَةِ وَعِثْقٍ عَلَى مَالٍ،
وإِذْنٍ لِعَبْدٍ فِي تِجَارَةٍ أَوْ مَفَاوِضَةٍ ﴿٣٩﴾

وَاسْتَبَدَّ أَخَذَ قِرَاضٍ وَمُسْتَعِيرُ دَابَّةٍ بِلا إِذْنٍ وَإِنْ لِلشَّرِكَةِ
وَمُتَّجِرٌ بِوَدِيعَةٍ بِالرَّيْحِ وَالْخُسْرِ؛ إِلَّا أَنْ يَغْلَمَ شَرِيكُهُ بِتَعَدِّيهِ فِي
الْوَدِيعَةِ.

وَكُلُّ وَكِيلٍ، فَيَرُدُّ عَلَى حَاضِرٍ لَمْ يَتَوَلَّ كَالْغَائِبِ إِنْ بَعُدَتْ
غَيْبَتُهُ، وَإِلَّا انْتَهَرَ.

وَالرَّيْحُ وَالْخُسْرُ بِقَدْرِ الْمَالَيْنِ.

وَتَفْسُدُ بِشَرْطِ التَّفَاوُتِ، وَلِكُلِّ أَجْزٍ عَمَلُهُ لِلْآخَرِ.

وَلَهُ التَّبَرُّعُ وَالسَّلْفُ وَالْهَبَةُ بَعْدَ الْعَقْدِ.

وَالْقَوْلُ لِمُدَّعِي التَّلَفِ وَالْخُسْرِ، وَلَاخِذِ لَايْتِي لَهُ، وَلِمُدَّعِي
النِّصْفِ وَحُمِلَ عَلَيْهِ فِي تَنَازُعِهِمَا، وَلِلْأَشْرَاكِ فِيمَا يَبِيدُ أَحَدُهُمَا،
إِلَّا لِبَيْتَةٍ عَلَى كِمَارَتِهِ، وَإِنْ قَالَتْ: «لَا نَعْلَمُ تَقْدَمُهُ لَهَا» إِنْ شُهِدَ
بِالْمَفَاوِضَةِ، وَلَوْ لَمْ يُشْهَدْ بِالْإِقْرَارِ بِهَا عَلَى الْأَصَحِّ ❁

وَلِمَقِيمِ بَيْتَةٍ بِأَخْذِ مَائَةٍ أَنَّهَا بَاقِيَةٌ إِنْ أَشْهَدَ بِهَا عِنْدَ الْأَخْذِ أَوْ قَصُرَتِ الْمُدَّةُ؛ كَدَفْعِ صَدَاقٍ عَنْهُ فِي أَنَّهُ مِنَ الْمَفَاوِضَةِ؛ إِلَّا أَنْ يَطُولَ كَسَنَتِهِ، وَإِلَّا بَيْتَتَهُ عَلَى كِلَا زَيْهِ وَإِنْ قَالَتْ: «لَا نَعْلَمُ».

وَإِنْ أَقَرَّ وَاحِدٌ بَعْدَ تَفَرُّقٍ أَوْ مَوْتٍ فَهُوَ شَاهِدٌ فِي غَيْرِ نَصِيْبِهِ. وَالْغَيْثُ نَفَقَتُهُمَا وَكِسْوَتُهُمَا، وَإِنْ بَيْلَدَيْنِ مُخْتَلَفِي السَّعْرِ كَعِيَالِهِمَا إِنْ تَقَارَبَا، وَإِلَّا حَسْبَا، كَانْفِرَادٍ أَحَدِهِمَا بِهِ.

وَإِنْ اشْتَرَى جَارِيَةً لِنَفْسِهِ فَلِلْآخِرِ رَدُّهَا إِلَّا لِلْوَطْءِ بِإِذْنِهِ. وَإِنْ وَطِئَ جَارِيَةً لِلشَّرِكَةِ بِإِذْنِهِ أَوْ بغيرِ إِذْنِهِ وَحَمَلَتْ فَوَمَتْ، وَإِلَّا فَلِلْآخِرِ إِنْقَاؤُهَا أَوْ مُقَاوَاتُهَا.

وَإِنْ اشْتَرَطَا نَفْيَ الْاسْتِبْدَادِ فَعِنَانٌ ﴿٣٥﴾

وَجَازَ لِذِي طَيْرٍ وَذِي طَيْرَةٍ أَنْ يَتَّفِقَا عَلَى الشَّرِكَةِ فِي الْفِرَاحِ. وَاشْتَرَى لِي وَلَكَ فَوَكَالَةً، وَجَازَ: «وَانْقُذْ عَنِّي» إِنْ لَمْ يَقُلْ: «وَأَبِيعْهَا لَكَ» وَلَيْسَ لَهُ خَبْنُهَا إِلَّا أَنْ يَقُولَ: «وَاخْبِئْهَا» فَكَالِزَّهْنِ.

وَإِنْ أَسْلَفَ غَيْرُ الْمُشْتَرِي جَازَ، إِلَّا لِكَبْصِيرَةِ الْمُشْتَرِي. وَأَجْبَرُ عَلَيْهَا إِنْ اشْتَرَى شَيْئًا بِسُوقِهِ لَا لِكَسْفَرٍ وَقِنِيَةٍ وَغَيْرُهُ حَاضِرٌ لَمْ يَتَكَلَّمْ مِنْ تِجَارِهِ، وَهَلْ وَفِي الزُّقَاقِ لَا كَبَيْتِهِ؟ قَوْلَانِ.

وَجَازَتْ بِالْعَمَلِ إِنْ اتَّحَدَ أَوْ تَلَازَمَ وَتَسَاوَا فِيهِ أَوْ تَقَارَبَا
وَحَصَلَ التَّعَاوُنُ وَإِنْ بِمَكَائِنٍ، وَفِي جَوَازِ إِخْرَاجِ كُلِّ آلَةٍ
وَاسْتِثْجَارِهِ مِنَ الْآخِرِ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ مَلِكٍ أَوْ كِرَاءٍ تَأْوِيلَانِ ❁
كَطَبِيِّينِ اشْتَرَكَا فِي الدَّوَاءِ، وَصَائِدَيْنِ فِي الْبَازَنِ، وَهَلْ وَإِنْ
افْتَرَقَا؟ رُوِيَ عَنْهُمَا، وَحَافِرَيْنِ بِكَرْكَازٍ وَمَعْدِنٍ، وَلَمْ يَسْتَحِقِّ
وَارِثُهُ بَقِيَّتَهُ، وَأَقْطَعَهُ الْإِمَامُ، وَقُتِدَ بِمَا لَمْ يَبْدُ.

وَلَزِمَهُ مَا يَقْبَلُهُ صَاحِبُهُ وَضَمَانُهُ وَإِنْ تَفَاصَلَا.
وَالْغِي مَرَضٌ كَيُؤْمِنُ وَغَيْثُهُمَا، لَا إِنْ كَثُرَ، وَفَسَدَتْ
بِاشْتِرَاطِهِ، كَكَثِيرِ الْآلَةِ، وَهَلْ يُلْغَى الْيُؤْمَانُ كَالصَّحِيحَةِ؟ تَرَدَّدُ.
وَبِاشْتِرَاكِهِمَا بِالذِّمِّ أَنْ يَشْتَرِيَا بِلَا مَالٍ وَهُوَ بَيْنَهُمَا، وَكَيْفَ
وَجِبِهِ مَالٌ خَامِلٌ بِجُزْءٍ مِنْ رِبْحِهِ.

وَكَذِي رَحَى وَذِي بَيْتٍ وَذِي دَابَّةٍ لِيَعْمَلُوا إِنْ لَمْ يَتَسَاوِ
الْكَرَاءُ، وَتَسَاوَوْا فِي الْغَلَّةِ وَتَرَادَوْا الْأَكْرِيَّةَ.

وَإِنْ اشْتَرَطَ عَمَلُ رَبِّ الدَّابَّةِ فَالْغَلَّةُ لَهُ، وَعَلَيْهِ كِرَاؤُهُمَا ﴿٢٩٨﴾
وَقُضِيَ عَلَى شَرِيكِ فِيمَا لَا يَنْقَسِمُ أَنْ يُعَمَّرَ أَوْ يُبَيْعَ، كَذِي
سُفْلٍ إِنْ وَهَى، وَعَلَيْهِ التَّغْلِيْقُ وَالسَّقْفُ وَكُنُسُ مِزْحَاضٍ لَا سُلْمٍ،
وَبِعَدَمِ زِيَادَةِ الْعُلُوِّ إِلَّا الْخَفِيفُ، وَبِالسَّقْفِ لِلْأُسْفَلِ، وَبِالدَّابَّةِ

لِلزَاكِبِ، لَا مُتَعَلِّقٍ بِإِلْجَامٍ.

وَأِنْ أَقَامَ أَحَدُهُمْ رَحَىٰ إِذْ أَبْيَا فَالْغَلَّةُ لَهُمْ، وَيَسْتَوْفِي مِنْهَا مَا أَنْفَقَ.

وَبِالْإِذْنِ فِي دُخُولِ جَارِهِ لِإِضْلَاحِ جِدَارٍ وَنُحُورِهِ، وَبِقِسْمَتِهِ إِنْ طُلِبَتْ، لَا بِطَوْلِهِ عِزْضًا، وَبِإِعَادَةِ السَّائِرِ لِغَيْرِهِ إِنْ هَدَمَهُ ضَرَرًا، لَا لِإِضْلَاحٍ أَوْ هَذْمٍ، وَبِهَذَا بِنَاءُ بِطَرِيقٍ وَلَوْ لَمْ يَضُرَّ، وَبِجُلُوسِ بَاعَةٍ بِأَفْتِيَةِ الدُّورِ لِلْبَيْعِ إِنْ خَفَّ، وَلِلْسَابِقِ كَمَسْجِدٍ ❀ وَبِسَدِّ كَوَّةٍ فُتِحَتْ أُرِيدَ سَدُّ خَلْفِهَا، وَبِمَنْعِ دُخَانٍ كَحَمَامٍ، وَرَائِحَةِ كِدْبَاغٍ، وَأَنْذَرِ قَبْلَ بَيْتٍ، وَمُضَرِّ بِجِدَارٍ، وَاضْطَبِّلِ أَوْ حَاثُوتِ قُبَالَةَ بَابٍ، وَبِقَطْعِ مَا أَضُرَّ مِنْ شَجَرَةٍ بِجِدَارٍ إِنْ تَجَدَّدَتْ، وَإِلَّا فَقَوْلَانِ لَا مَانِعَ ضَوْءٍ وَشَمْسٍ وَرِيحٍ إِلَّا لَأَنْذَرَ، وَعُلُوِّ بِنَاءٍ، وَصَوْتِ كَكْمَدٍ، وَبَابٍ بِسَكَّةٍ نَافِذَةٍ، وَرَوْشَنِ وَسَابِاطٍ لِمَنْ لَهُ الْجَانِبَانِ بِسَكَّةٍ نَافِذَةٍ، وَإِلَّا فَكَالْمَلِكِ لِجَمِيعِهِمْ، إِلَّا بَابًا إِنْ نَكَبَ، وَضَعُودَ نَحْلَةٍ وَأَنْذَرَ بِطُلُوعِهِ.

وَتُنْدَبُ إِعَارَةُ جِدَارِهِ لِعَزْرِ خَشَبَةٍ، وَإِذَا فُاقَ بِمَاءٍ، وَفُتِحَ بَابٌ، وَلَهُ أَنْ يَزْجَعَ وَفِيهَا إِنْ دَفَعَ مَا أَنْفَقَ أَوْ قِيمَتَهُ، وَفِي مُوَافَقَتِهِ وَمُخَالَفَتِهِ تَرُدُّ

فَصْلٌ [فِي الْمَزَارَعَةِ]

لِكُلِّ فَنَسَخَ الْمَزَارَعَةَ إِنْ لَمْ يَتَذَرْ وَصَحَّتْ إِنْ سَلِمَا مِنْ كِرَاءِ
 الْأَرْضِ بِمَمْنُوعٍ وَقَابَلَهَا مُسَاوٍ، وَتَسَاوَيَا إِلَّا لِتَبْرُجٍ بَعْدَ الْعَقْدِ،
 وَخَلَطُ بَذْرِ إِنْ كَانَ وَلَوْ بِإِخْرَاجِهِمَا، فَإِنْ لَمْ يَنْبُثْ بَذْرُ أَحَدِهِمَا
 وَعَلِمَ لَمْ يُخْتَسَبْ بِهِ إِنْ غَرَّ، وَعَلَيْهِ مِثْلُ نِصْفِ النَّابِتِ، وَإِلَّا
 فَعَلَى كُلِّ نِصْفِ بَذْرِ الْآخَرِ وَالزَّرْعُ بَيْنَهُمَا، كَأَنْ تَسَاوَيَا فِي
 الْجَمِيعِ، أَوْ قَابِلَ بَذْرِ أَحَدِهِمَا عَمَلٌ، أَوْ أَرْضُهُ وَبَذْرُهُ أَوْ بَغْضُهُ إِنْ
 لَمْ يَنْقُضْ مَا لِلْعَامِلِ عَنْ نِسْبَةِ بَذْرِهِ، أَوْ لِأَحَدِهِمَا الْجَمِيعُ إِلَّا
 الْعَمَلُ ❀ إِنْ عَقَدَا بِلَفْظِ «الشَّرَكَةِ» لَا «الإِجَارَةِ» أَوْ أَطْلَقَا، كَالْإِغَاءِ
 أَرْضٍ وَتَسَاوَيَا غَيْرَهَا، أَوْ لِأَحَدِهِمَا أَرْضٌ رَخِيصَةٌ وَعَمَلٌ عَلَى
 الْأَصَحِّ.

وإِنْ فَسَدَتْ وَتَكَافَأَ عَمَلَا فَبَيْنَهُمَا وَتَرَادَا غَيْرُهُ، وَإِلَّا فَلِلْعَامِلِ
 وَعَلَيْهِ الْأَجْرَةُ؛ كَانَ لَهُ بَذْرٌ مَعَ عَمَلٍ أَوْ أَرْضٍ، أَوْ كُلٌّ لِكُلِّ ❶

بَابُ [فِي الْوَكَالَةِ]

صِحَّةُ الْوَكَالَةِ فِي قَابِلِ النِّيَابَةِ مِنْ عَقْدٍ وَفَنَسَخٍ وَقَبْضٍ حَقٍّ
 وَعُقُوبَةٍ وَحَوَالَةٍ وَإِبْرَاءٍ وَإِنْ جَهَلَهُ الثَّلَاثَةُ، وَحَجٍّ، وَوَاحِدٍ فِي
 خُصُومَةٍ وَإِنْ كَرِهَ خُصْمُهُ؛ لَا إِنْ قَاعَدَ خُصْمَهُ كَثَلَاثٍ إِلَّا لِعُذْرٍ،

وحَلَفَ فِي كَسْفَرٍ، وَلَيْسَ لَهُ حَيْثُ عَزَلُهُ وَلَا لَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ، وَلَا
الإِقْرَارُ إِنْ لَمْ يَفْعَوْضْ لَهُ أَوْ يَجْعَلْ لَهُ، وَلِخَضَمِهِ اضْطِرَارُهُ إِلَيْهِ،
وإِنْ قَالَ: «أَقَرَّ عَنِّي بِأَلْفٍ» فَأِقْرَارٌ، لَا فِي كَيْمِينٍ وَمَغْصِيَةِ كَظْهَارٍ
بِمَا يَدُلُّ عَزْفًا لَا بِمَجَرَّدٍ: «وَكُلُّكَ» بَلْ حَتَّى يَفْعَوْضَ فَيَمْنُصِي
النَّظَرُ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ: «وَعِزُّ النَّظَرِ» إِلَّا الطَّلَاقُ وَإِنكَاحُ بَكْرِهِ وَيَبِيعُ
دَارَ سُكْنَاهُ وَعَبْدَهُ، أَوْ يُعَيِّنَ بَنَصَ أَوْ قَرِينَةً ❀

وَتَخْصَصُ وَتَقَيَّدُ بِالْعَزْفِ فَلَا يَغْدُهُ إِلَّا عَلَى بَيْعٍ فَلَهُ طَلَبُ
الثَّمَنِ وَقَبْضُهُ، أَوْ اشْتِرَاءُ فَلَهُ قَبْضُ الْمَبِيعِ وَرَدُّ الْمَعِيبِ إِنْ لَمْ
يُعَيِّنْهُ مُوَكَّلُهُ، وَطَوْلِبُ بَشَمٍ وَمُثْمَنِ مَا لَمْ يُصْرِحْ بِالْبَرَاءَةِ؛ كَ:
«بَعَثَنِي فُلَانٌ لِتَبِيعَهُ» لَا «لَأَشْتَرِيَ مِنْكَ» وَبِالْعَهْدَةِ مَا لَمْ يَعْلَمْ.

وَتَعَيَّنَ فِي الْمَطْلَقِ نَقْدُ الْبَلَدِ وَلَا يَتَّقَى بِهِ، إِلَّا أَنْ يُسَمِّيَ الثَّمَنَ
فَتَرَدُّدًا، وَثَمَنُ الْمَثَلِ وَإِلَّا خَيْرٌ؛ كَقُلُوبِ إِلَّا مَا شَأْنُهُ ذَلِكَ لِخَفَّتِهِ،
كَعَزْفٍ ذَهَبٍ بِفَضَّةٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الشَّانُ، وَكَمُخَالَفَتِهِ مُشْتَرَى غَيْرَ
أَوْ سَوْقًا أَوْ زَمَانًا، أَوْ يَبِيعُهُ بِأَقْلٍ، أَوْ اشْتِرَائِهِ بِأَكْثَرٍ كَثِيرًا، إِلَّا كَدِينَارَيْنِ
فِي أَرْبَعَيْنِ، وَصَدَقَ فِي دَفْعِهِمَا وَإِنْ سَلَّمَ مَا لَمْ يَطْلُ ﴿٣٩﴾

وَحَيْثُ خَالَفَ فِي اشْتِرَاءٍ لَزِمَهُ إِنْ لَمْ يَرْضَهُ مُوَكَّلُهُ؛ كَذِي
عَيْبٍ إِلَّا أَنْ يَقُلَّ وَهُوَ فُرْصَةٌ، أَوْ فِي بَيْعٍ فَيُخَيَّرُ مُوَكَّلُهُ، وَلَوْ رَبُّوْنَا

بِفِعْلِهِ، إِنْ لَمْ يَلْتَزِمِ الْوَكِيلُ الرَّائِدَ عَلَى الْأَحْسَنِ؛ لَا إِنْ زَادَ فِي
يَبِيعُ أَوْ نَقَصَ فِي اشْتِرَاءٍ، أَوْ: «اشْتَرَيْ بِهَا» فَاشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ
وَنَقَدَهَا، وَعَكْسُهُ أَوْ: «شَاءَ بِدِينَارٍ» فَاشْتَرَى بِهِ اثْنَتَيْنِ لَمْ يُمَكِّنْ
إِفْرَادَهُمَا، وَإِلَّا خُيِّرَ فِي الثَّانِيَةِ، أَوْ أَخَذَ فِي سَلَمِكَ حَمِيلًا أَوْ
رَهْنًا، وَضَمَّتْهُ قَبْلَ عِلْمِكَ بِهِ وَرِضَاكَ.

وَفِي: «ذَهَبَ فِي بِدْرَاهِمَ» وَعَكْسِهِ قَوْلَانِ.
وَحَيْثُ بِفِعْلِهِ فِي: «لَا أَفْعَلُهُ» إِلَّا بِئْتِيَّةً.

وَمُنِعَ ذِمِّي فِي يَبِيعُ أَوْ شِرَاءٍ أَوْ تَقَاضٍ، وَعَدُوٌّ عَلَى عَدُوِّهِ ❁
وَالرِّضَا بِمُخَالَفَتِهِ فِي سَلَمٍ إِنْ دَفَعَ لَهُ الثَّمَنَ، وَيَبِيعُهُ لِنَفْسِهِ
وَمُخْجُورُهُ؛ بِخِلَافِ زَوْجَتِهِ وَرَقِيقِهِ إِنْ لَمْ يُحَابِ، وَاشْتِرَاؤُهُ مَنْ
يَعْتَقُ عَلَيْهِ إِنْ عَلِمَ وَلَمْ يُعَيِّنْهُ مُوَكَّلُهُ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَعَلَى
أَمْرِهِ، وَتَوَكَّلُهُ إِلَّا أَنْ لَا يَلِيقَ بِهِ أَوْ يَكْثُرُ، فَلَا يَنْعَزِلُ الثَّانِي بِعَزْلِ
الْأَوَّلِ، وَفِي رِضَاهُ إِنْ تَعَدَّى بِهِ تَأْوِيلَانِ، وَرِضَاهُ بِمُخَالَفَتِهِ فِي
سَلَمٍ إِنْ دَفَعَ الثَّمَنَ بِمُسَمَّاهُ أَوْ بِدَيْنٍ إِنْ فَاتَ، وَيَبِيعُ فَلَمَّا وَقَى
بِالتَّسْمِيَةِ أَوْ الْقِيَمَةِ وَإِلَّا غَرِمَ.

وَإِنْ سَأَلَ غَرَمَ التَّسْمِيَةِ أَوْ الْقِيَمَةِ وَيَضْبِرُ لِيَقْبِضَهَا وَيُدْفَعُ
الْبَاقِي جَازَ إِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ مِثْلَهَا فَأَقْلَّ.

وإن أمره يبيع سلعة فأسلمها في طعام أغرم التسمية أو القيمة،
واشتوني بالطعام لأجله فيع وغرم النقض، والزيادة لك ﴿٣٥٥﴾
وضمن إن أقبض الدين ولم يشهد أو باع بكطعام نقدا ما لا
يأغ به وادعى الإذن فنوزع، أو أنكر القبض فقامت البيئة
فشهدت بيئة بالتلف كالمذيان.

ولو قال غير المفوض: «قبضت وتلف» برئ، ولم يترأ
الغريم إلا بيئته، ولزم الموكل غرم الثمن إلى أن يصل لربه إن
لم يدفعه له، وصدق في الرد كالمودع، فلا يؤخر للإشهاد.
ولأحد الوكيلين الاستبداد إلا لشرط.

وإن بعت وباع فالأول إلا بقبض.

ولك قبض سلمه لك إن ثبت بيئته، والقول لك إن ادعى
الإذن أو صفة له، إلا أن يشتري بالثمن، فزعمت أنك أمرته
بغيره، وحلف، كقول: «أمرت ببيعه بعشرة» وأشبهت، وقلت:
«بأكثر» وفات المبيع بزوال عينه، أو لم يفت ولم تخلف ﴿٣٥٦﴾

وإن وكلته على أخذ جارية، فبعث بها فوطئت، ثم قدم
بأخرى، وقال: «هذه لك، والأولى وديعة» فإن لم يبين وحلف
أخذها، إلا أن تفوت بكولد أو تذيبير إلا لبيئته، ولزمك الأخرى.

وإن أمرته بمائة فقال: «أخذتها بمائة وخمسين» فإن لم تثت
 خيزت في أخذها بما قال، وإلا لم يلزمك إلا المائة.
 وإن ردت دراهمك لزيغ، فإن عرفها مأمورك لزمك، وهل
 وإن قبضت؟ تأويلان، وإلا فإن قبلها خلقت، وهل مطلقاً؟ أو
 لغدم المأمور ما دفعت إلا جياذاً في علمك ولزمته؟ تأويلان،
 وإلا خلّف كذلك، وخلّف البائع، وفي المبدل تأويلان.
 وانعزل بموت موكله إن علم، وإلا فتأويلان، وفي عزله
 بعزله ولم يعلم خلاف.
 وهل لا تلزم؟ أو إن وقعت بأجرة أو جغل فكهما؟ وإلا لم
 تلزم؟ تردّد

347

باب [في الإقرار]

يؤاخذ المكلف بلا حجب بإقراره لأهل لم يكذبه ولم يثبته؛
 كالعبد في غير المال، وآخرس ومريض إن ورثه ولّد لأبعد أو
 لملاطفه أو لمن لم يرثه أو لمجهول حاله؛ كزوج علم بغضه
 لها، أو جهل وورثه ابن أو بشون، إلا أن تنفرد بالصغير، ومع
 الإنان والعصبية قولان، كإقراره للولد العاق أو لأبيه، أو لأن من
 لم يقر له أبعد وأقرب، لا المساوي والأقرب، ك: «أخزني لسنة»

وَأَنَا أَقْرُ، وَرَجَعَ لِلْخُصُومَةِ.

وَلَزِمَ لِحَمَلِ إِنْ وَطِئْتُ، وَوُضِعَ لَأَقْلِهِ، وَإِلَّا فَلَا كَثْرَهُ، وَسُيِّ
بَيْنَ تَوَاقُفِهِ إِلَّا لِيَبَانَ الْفَضْلُ بِهِ: «عَلَيَّ» أَوْ «فِي ذِمَّتِي» أَوْ «عِنْدِي»
أَوْ «أَخَذْتُ مِنْكَ» وَلَوْ زَادَ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» أَوْ «قَضَى» أَوْ «وَهَبْتُهُ
لِي» أَوْ «بَعَثْتُهُ» أَوْ «وَفَيْتُهُ» أَوْ «أَفْرَضْتَنِي» أَوْ «أَمَّا أَفْرَضْتَنِي» أَوْ
«أَلَمْ تَقْرِضْنِي» أَوْ «سَاهِلْنِي» أَوْ «اتَّزِنَهَا مِنِّي» ❀ أَوْ «لَأَقْضِيَنَّكَ
الْيَوْمَ» أَوْ «نَعَمْ» أَوْ «بَلَى» أَوْ «أَجَلٌ» جَوَابًا لِه: «أَلَيْسَ لِي عِنْدَكَ؟»
أَوْ «لَيْسَتْ لِي مَنَسْرَةٌ» لَا: «أَقْرُ» أَوْ «عَلَيَّ» أَوْ «عَلَى فُلَانٍ» أَوْ
«مِنْ أَيِّ ضَرْبٍ تَأْخُذُهَا مَا أَبْعَدَكَ مِنْهَا».

وَفِي: «حَتَّى يَأْتِي وَكِيلِي» وَشَبَّهَ أَوْ «اتَّزَنَ» أَوْ «خُذْ» قَوْلَانِ،
كَ: «لَكَ عَلَيَّ أَلْفٌ فِيمَا أَعْلَمُ» أَوْ «أَطْنُ» أَوْ «عِلْمِي».

وَلَزِمَ إِنْ نُوكِرَ فِي أَلْفٍ مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ أَوْ عَبْدٍ وَ: «لَمْ أَقْبِضْهُ»
كَدَّغَوَاهُ الرِّبَا وَأَقَامَ بَيِّنَةً أَنَّهُ رَابَاهُ فِي أَلْفٍ، لَا إِنْ أَقَامَهَا عَلَى إِفْرَارِ
الْمُدَّعِي أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ بَيْنَهُمَا إِلَّا الرِّبَا، أَوْ «اشْتَرَيْتُ خَمْرًا بِأَلْفٍ» أَوْ
«اشْتَرَيْتُ عَبْدًا بِأَلْفٍ وَلَمْ أَقْبِضْهُ» أَوْ «أَفْرَزْتُ بِكَذَا وَأَنَا صَبِيٌّ» كَ
«أَنَا مُبْرَسَمٌ» إِنْ عَلِمَ تَقْدُمُهُ، أَوْ أَقَرَّ اغْتِدَارًا، أَوْ بَقَرَضٍ شُكْرًا
عَلَى الْأَصَحِّ.

وَقَبْلَ أَجَلٍ مِثْلِهِ فِي بَيْعٍ لَا قَرْضٍ وَتَفْسِيرُ أَلْفٍ فِي كَ «أَلْفٍ
وِدْرَهَمٍ» وَ«خَاتِمَ قَضَاهُ لِي» نَسَقًا، إِلَّا فِي غَضَبٍ فَقَوْلَانِ، لَا
يَجْذَعُ وَبَابٌ فِي: «لَهُ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ» أَوْ «الْأَرْضِ» كَ «فِي» عَلَى
الْأَحْسَنِ ﴿٣٤٤﴾

الحزب الموفي ثلاثين

(وفيه ثمانية أقفاص)

و«مَالٍ» نِصَابٌ، وَالْأَحْسَنُ تَفْسِيرُهُ كَ «شَيْءٍ» وَ«كَذَا» وَشُجِنَ
لَهُ، وَكَ «عَشْرَةٌ وَنِيفٍ» وَسَقَطَ فِي كَ «مِائَةٌ وَشَيْءٍ».
و«كَذَا دِرْهَمًا» عِشْرُونَ، وَ«كَذَا وَكَذَا» أَحَدٌ وَعِشْرُونَ، وَ«كَذَا
كَذَا» أَحَدٌ عَشَرَ، وَ«بَضْعٌ» أَوْ «دِرَاهِمٌ» ثَلَاثَةٌ، وَ«كَثِيرَةٌ» أَوْ «لَا
كَثِيرَةٌ وَلَا قَلِيلَةٌ» أَزْبَعَةٌ.
و«دِرْهَمٌ» الْمُتَعَارَفُ، وَلَا فَالشَّرْعِيُّ، وَقَبْلَ غِشَةٍ وَنَقْضُهُ إِنْ
وَصَلَ.

و«دِرْهَمٌ مَعَ دِرْهَمٍ» أَوْ «تَحْتَهُ» أَوْ «فَوْقَهُ» أَوْ «عَلَيْهِ» أَوْ «قَبْلَهُ»
أَوْ «بَعْدَهُ» أَوْ «فَدِرْهَمٌ» أَوْ «ثُمَّ دِرْهَمٌ» دِرْهَمَانِ.
وَسَقَطَ فِي: «لَا؛ بَلْ دِينَارَانِ».
و«دِرْهَمٌ دِرْهَمٌ» أَوْ «بِدِرْهَمٍ» دِرْهَمٌ، وَخَلَفَ مَا أَرَادَهُمَا،

كِلَا شَهَادٍ فِي ذِكْرِ بِمِائَةٍ، وَفِي آخَرَ بِمِائَةٍ، وَ«بِمِائَةٍ وَبِمِائَتَيْنِ» الْأَكْثَرُ.

و«جُلُّ الْمِائَةِ» أَوْ «قُرْبُهَا» أَوْ «نَحْوُهَا» الثَّلَاثَانِ فَأَكْثَرُ بِالِاجْتِهَادِ.

وَهَلْ يَلْزَمُهُ فِي: «عَشْرَةٌ فِي عَشْرَةٍ» عِشْرُونَ؟ أَوْ مِائَةٌ؟ قَوْلَانِ. وَ«ثَوْبٌ فِي صُنْدُوقٍ» وَ«زَيْتٌ فِي جَرَّةٍ» وَفِي لُزُومِ ظَرْفِهِ قَوْلَانِ ❁ لَا «دَابَّةٌ فِي إِصْطَبَلٍ».

وَأَلْفٌ إِنْ اسْتَحَلَّ أَوْ أَعَارَنِي لَمْ يَلْزَمْ، كَأَن حَلَفَ فِي غَيْرِ الدَّعْوَى، أَوْ شَهِدَ فُلَانٌ غَيْرَ الْعَدْلِ.

و«هَذِهِ الشَّاةُ أَوْ هَذِهِ النَّاقَةُ» لَزِمَتْهُ الشَّاةُ، وَحَلَفَ عَلَيْهَا. وَ«عَصَبْتُهُ مِنْ فُلَانٍ لَا بَلَّ مِنْ آخَرَ» فَهُوَ لِلْأَوَّلِ، وَقُضِيَ لِلثَّانِي بِقِيَمَتِهِ.

و«لَكَ أَحَدُ ثَوْبَيْنِ» عَيْنٌ، وَإِلَّا فَلِإِنْ عَيْنَ الْمُقَرَّرِ لَهُ أَجَوَدُهُمَا حَلَفَ، وَإِنْ قَالَ: «لَا أَذْرِي» حَلَفَا عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ وَاشْتَرَكَا. وَالِاسْتِثْنَاءُ هُنَا كَغَيْرِهِ.

وَصَحَّ: «لَهُ الدَّارُ وَالْبَيْتُ لِي» وَبِغَيْرِ الْجِنْسِ ك«أَلْفٌ إِلَّا عَبْدًا» وَسَقَطَتْ قِيَمَتُهُ.

وإن أبرأ فلانا مما له قبلة أو من كل حق أو أبرأه برئ مطلقاً،
ومن القذف والسرقه فلا تقبل دعواه وإن بصك إلا بينة أنه
بغده.

وإن أبرأه مما معه برئ من الأمانة لا الدين ﴿٣٠٩﴾

باب [في الاستلحاق]

إنما يستلحق الأب مجهول النسب إن لم يكذبه العقل
لصغره أو العادة، ولم يكن رقاً لمكذبه أو مولى، لكنه يلحق به،
وفيها أيضاً: «يصدق وإن اعتقه مشتره إن لم يستدل على كذبه»
وإن كبر أو مات، وورثه إن ورثه ابن أو باعه، ونقص ورجع
بنفقته إن لم تكن له خدمة على الأرجح.

وإن ادعى استيلاها بسابق فقولان فيها.

وإن باعها فولدت فاستلحقه لحق، ولم يصدق فيها إن اتهم
بمحبته أو عدم ثمن أو وجاهة، ورد ثمنها، ولحق به الولد
مطلقاً.

وإن اشترى مستلحقه والمالك لغيره عتق، كشاهد ردت
شهادته.

وإن استلحق غير ولد لم يرثه إن كان وارثه وإلا فخلاف،

وخصه المختار بما إذا لم يطل الإقرار.
 وإن قال لأولاد أمته: «أخذهم ولدي» عتق الأصغر، وتلك
 الأوسط، وتلك الأكبر، وإن افترقت أمهاتهم فواحد بالقرعة ❁
 وإذا ولدت زوجة رجل وأمه آخر، واختلطا عينته القافة.
 وعن ابن القاسم فيمن وجدث مع ابنتها أخرى: «لا تلحق به
 واحدة».

وإنما تعتمد القافة على أب لم يذفن.
 وإن أقر عدلان بثالث ثبت النسب، وعدل يخلف معه ويرث
 ولا نسب، وإلا فخصه المقر كالمال.
 و«هذا أخي؛ بل هذا» فلأول نصف إزث أبيه، وللثاني
 نصف ما بقي.

وإن ترك أمًا وأخًا فأقرت بأخ فله منها الشدس.
 وإن أقر ميت بأن فلانة جاريته ولدت منه فلانة، ولها ابنتان
 أيضًا، ونسيتهما الورثة والبيته؛ فإن أقر بذلك الورثة فهن أخراز
 ولهن ميراث بنت، وإلا لم يغتق شيء.
 وإن استلحق ولدًا ثم أنكره، ثم مات الولد فلا يرثه، ووقف
 ماله، فإن مات فلورثته، وقضي به دينه، وإن قام غرماؤه وهو

حَيَّ أَخَذُوهُ ﴿٢٣٥﴾

بَابُ [فِي الْوَدِيعَةِ]

الْإِدَاعُ: تَوْكِيلٌ بِحِفْظِ مَالٍ تُضْمَنُ بِسُقُوطِ شَيْءٍ عَلَيْهَا، لَا إِنْ انْكَسَرَتْ فِي نَقْلِ مِثْلِهَا.

وَيَخْلُطُهَا، إِلَّا كَقَمَحٍ بِمِثْلِهِ أَوْ دَرَاهِمَ بِدَنَانِيرَ لِلْإِخْرَازِ، ثُمَّ إِنْ تَلَفَ بَغْضُهُ فَبَيْنَكُمَا إِلَّا أَنْ يَتَمَيَّزَ.

وَبِإِنْتِفَاعِهِ بِهَا أَوْ سَفَرِهِ إِنْ قَدَرَ عَلَى أَمِينٍ، إِلَّا أَنْ تُرَدَّ سَالِمَةً. وَحَرَمَ سَلَفٌ مُقَرَّمٌ وَمُعَدِّمٌ.

وَكُرِّهَ النَّقْدُ وَالْمِثْلِيُّ كَالْتِجَارَةِ، وَالزَّبْحُ لَهُ، وَبِرِيءٍ إِنْ رَدَّ غَيْرَ الْمُحَرَّمِ؛ إِلَّا بِإِذْنٍ أَوْ يَقُولُ: «إِنْ اخْتَجْتَ فَخُذْ»، وَضَمِنَ الْمَأْخُودَ فَقَطُّ، أَوْ بِقُلٍّ بِنَهْيٍ، أَوْ بِوَضْعٍ بِنَحَاسٍ فِي أَمْرِهِ بِفَخَّارٍ؛ لَا إِنْ زَادَ قُفْلًا أَوْ عَكَسَ فِي الْفَخَّارِ، أَوْ أَمَرَ بِرَبْطٍ بِكَيْفٍ فَأَخَذَ بِالْيَدِ كَجَنِيهِ عَلَى الْمُخْتَارِ.

وَبِنِسْيَانِهَا فِي مَوْضِعٍ إِدَاعُهَا.

وَيَدْخُولُهُ الْحَمَامُ بِهَا.

وَبِخُرُوجِهِ بِهَا يَطْنُهَا لَهُ فَتَلَفَتْ؛ لَا إِنْ نَسِيَهَا فِي كَيْفِهِ فَوَقَعَتْ،

وَلَا إِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ الضَّمَانُ ❁

وَبِإِدَاعِهَا - وَإِنْ بَسْفَرٍ - لِعَنِيَرِ زَوْجَةٍ وَأَمَةٍ اغْتِيْدَا بِذَلِكَ، إِلَّا
لِعَوْرَةٍ حَدَّثَتْ أَوْ لِسْفَرٍ عِنْدَ عَجْزِ الرَّدِّ وَإِنْ أُوْدِعَ بَسْفَرٍ، وَوَجِبَ
الإِشْهَادُ بِالْعُدْرِ، وَبَرِيٌّ إِنْ رَجَعَتْ سَالِمَةً، وَعَلَيْهِ اسْتِزْجَاعُهَا إِنْ
نَوَى الإِيَابَ.

وَيَبْعَثُ بِهَا.

وَبِإِنْزَائِهِ عَلَيْهَا فَمَتْنٌ وَإِنْ مِنَ الْوِلَادَةِ، كَأَمَةٍ زَوْجَهَا فَمَاتَتْ مِنْ
الْوِلَادَةِ.


وَبِحِخْلِهَا، ثُمَّ فِي قَبُولِ بَيِّنَةِ الرَّدِّ خِلَافٌ.

وَبِمَمُوتِهِ وَلَمْ يُوصَ وَلَمْ تُوجَدْ، إِلَّا لِكَعْشَرِ سِنِينَ، وَأَخَذَهَا إِنْ
تُبَّتْ بِكِتَابَةٍ عَلَيْهَا أَنَّهَا لَهُ أَنَّ ذَلِكَ خَطُّهُ أَوْ خَطُّ الْمَيِّتِ.

وَبِسَعْيِهِ بِهَا لِمُصَادِرٍ.

وَبِمَمُوتِ الْمُرْسَلِ مَعَهُ لِيَلِدَ إِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ.

وَبِكُلْبَيْسِ الثُّوبِ وَرُكُوبِ الدَّائِبَةِ، وَالْقَوْلُ لَهُ أَنَّهُ رَدَّهَا سَالِمَةً إِنْ

أَقَرَّ بِالْفِعْلِ 

وَإِنْ أَكْرَاهَا لِمَكَّةَ وَرَجَعَتْ بِحَالِهَا إِلَّا أَنَّهُ حَبَسَهَا عَنْ أَشْوَاقِهَا
فَلَكَ قِيَمَتُهَا يَوْمَ كِرَائِهِ وَلَا كِرَاءَ، أَوْ أَخَذَهُ وَأَخَذَهَا.

وَبِدَفْعِهَا مُدْعِيًا أَنَّكَ أَمَزْتَهُ بِهِ وَخَلَفْتَ، وَإِلَّا خَلَفَ وَبَرِيٌّ، إِلَّا

بَيِّنَةٌ عَلَى الْأَمْرِ، وَرَجَعَ عَلَى الْقَابِضِ.
وَأِنْ بَعَثْتَ إِلَيْهِ بِمَالٍ فَقَالَ: «تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيَّ» وَأَنْكَرْتَ،
فَالرَّسُولُ شَاهِدٌ، وَهَلْ مُطْلَقًا؟ أَوْ إِنْ كَانَ الْمَالُ بِيَدِهِ؟ تَأْوِيلَانِ.
وَيَدْعُو الرَّدَّ عَلَى وَارِثِكَ، أَوْ الْمُرْسِلَ إِلَيْهِ الْمُتَكَبِّرِ، كَـ
«عَلَيْكَ» إِنْ كَانَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ بِهِ مَقْصُودَةٌ؛ لَا يَدْعُو التَّلْفَ أَوْ عَدَمَ
الْعِلْمِ بِالتَّلْفِ أَوْ الضَّبَاعِ ❁ وَحَلَفَ الْمُتَّهَمُ، وَلَمْ يُفِذْهُ شَرْطُ
نَفْيِهَا، فَمِنْ نَكَلٍ حَلَفْتَ، وَلَا إِنْ شَرَطَ الدَّفْعَ لِلْمُرْسِلِ إِلَيْهِ بِلَا
بَيِّنَةٍ.

وَبِقَوْلِهِ: «تَلَفْتُ قَبْلَ أَنْ تَلْقَانِي» بَعْدَ مَنْعِهِ دَفْعَهَا، كَقَوْلِهِ:
«بَعْدَهُ» بِلَا عُذْرٍ، لَا إِنْ قَالَ: «لَا أَذْرِي مَتَى تَلَفْتُ».
وَبِمَنْعِهَا حَتَّى يَأْتِيَ الْحَاكِمَ، إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ، لَا إِنْ قَالَ:
«ضَاعَتْ مُنْذُ سِنِينَ وَكُنْتُ أَزْجُوها» وَلَوْ خَضَرَ صَاحِبُهَا،
كَالْقِرَاضِ.

وَلَيْسَ لَهُ الْأَخْذُ مِنْهَا لِمَنْ ظَلَمَهُ بِمِثْلِهَا، وَلَا أَجْرُهُ حِفْظُهَا،
بِخِلَافِ مَحَلِّهَا، وَلِكُلِّ تَرْكُهَا.
وَإِنْ أَوْدَعَ صَبِيًّا أَوْ سَفِيهًا أَوْ أَقْرَضَهُ أَوْ بَاعَهُ فَأَتَلَفَ لَمْ يَضْمَنْ
وَإِنْ بِإِذْنِ أَهْلِهِ، وَتَعَلَّقَتْ بِدِمَّةِ الْمَأْذُونِ عَاجِلًا، وَبِدِمَّةٍ غَيْرِهِ إِذَا

عَتَقَ إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السَّيِّدُ.

وَأِنْ قَالَ: «هِيَ لِأَحَدِكُمَا وَنَسِيئُهُ» تَحَالَفَا، وَقُسِمَتْ بَيْنَهُمَا.

وَأِنْ أَوْدَعَ اثْنَيْنِ جُعِلَتْ بِيَدِ الْأَعْدَلِ ﴿٣١٣﴾

بَابُ [فِي الْعَارِيَةِ]

صَحَّ وَنُدِبَ إِعَارَةُ مَالِكَ مَنَفَعَةٍ بِلاَ حَجَرٍ وَإِنْ مُسْتَعِيرًا؛ لَا مَالِكَ انْتِفَاعٍ، مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ عَلَيْهِ، عَيْنًا لِمَنَفَعَةٍ مُبَاحَةٍ لَا كَذِمِّي مُسْلِمًا، وَجَارِيَةٍ لَوْطَاءٍ أَوْ خِدْمَةٍ لِغَيْرِ مَحْرَمٍ أَوْ لِمَنْ تَغْتَنَّقُ عَلَيْهِ، وَهِيَ لَهَا.

وَالْأَطْعَمَةُ وَالتَّقْوُودُ قَرْضٌ بِمَا يَدُلُّ.

وَجَازَ: «أَعِنِّي بِغَلَامِكَ لِأَعِينِكَ» إِجَارَةٌ.

وَضَمِنَ الْمَغِيبَ عَلَيْهِ إِلَّا لِيَبَيِّنَهُ، وَهَلْ وَإِنْ شَرَطَ نَفْيُهُ؟ تَرَدَّدَ، لَا غَيْرُهُ وَلَوْ بِشَرْطٍ.

وَحَلَفَ فِيمَا عَلِمَ أَنَّهُ بِلاَ سَبِيهِ كَسُوسٍ أَنَّهُ مَا فَرَطَ.

وَبَرِيءٌ فِي كَسْرِ كَسْنَيْفٍ إِنْ شُهِدَ لَهُ أَنَّهُ مَعَهُ فِي اللَّقَاءِ، أَوْ ضَرَبَ بِهِ ضَرْبَ مِثْلِهِ.

وَفَعَلَ الْمَأْدُونُ وَمِثْلُهُ وَدُونَهُ لَا أَضَرَ.

وَأِنْ زَادَ مَا تَغَطَّبَ بِهِ فَلَهُ قِيَمَتُهَا أَوْ كِرَاؤُهُ كَرْدِيفٍ، وَاتَّبَعَ إِنْ

أَعْدَمَ وَلَمْ يَغْلَمْ بِالْإِعَارَةِ، وَإِلَّا فَكِرَاؤُهُ ❀
 وَلَزِمَتِ الْمُقَيَّدَةُ بِعَمَلٍ أَوْ أَجَلٍ لَانْقِضَائِهِ، وَإِلَّا فَالْمُعْتَادُ.
 وَلَهُ الْإِخْرَاجُ فِي كِبْنَاءٍ إِنْ دَفَعَ مَا أَنْفَقَ، وَفِيهَا - أَيْضًا - قِيمَتُهُ،
 وَهَلْ خِلَافٌ؟ أَوْ قِيمَتُهُ إِنْ لَمْ يَشْتَرِهِ؟ أَوْ إِنْ طَالَ؟ أَوْ إِنْ اشْتَرَاهُ
 بِغَبْنٍ كَثِيرٍ؟ تَأْوِيلَاتٌ.

وَإِنْ انْقَضَتْ مُدَّةُ الْبِنَاءِ وَالْغَرْسِ فَكَالْغَضَبِ.
 وَإِنْ ادَّعَاهَا الْآخِذُ، وَالْمَالِكُ الْكَرَاءُ؛ فَالْقَوْلُ لَهُ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ
 مِثْلُهُ، كَزَائِدِ الْمَسَافَةِ إِنْ لَمْ يَزِدْ، وَإِلَّا فَلِلْمُسْتَعِيرِ فِي نَفْيِ الضَّمَانِ
 وَالْكَرَاءِ وَإِنْ بَرَسُولٍ مُخَالِفٍ، كَدَعَوَاهُ رَدَّ مَا لَمْ يَضْمَنْ.
 وَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ مُرْسَلٌ لَاسْتِعَارَةِ حُلِيِّ وَتَلَفَ ضَمِنَهُ مُرْسَلُهُ إِنْ
 صَدَّقَهُ، وَإِلَّا حَلَفَ وَبَرِئَ ثُمَّ حَلَفَ الرَّسُولُ وَبَرِئَ.
 وَإِنْ اغْتَرَفَ بِالْعَدَاءِ ضَمِنَ الْحُرُّ، وَالْعَبْدُ فِي ذِمَّتِهِ إِنْ عَتَقَ.
 وَإِنْ قَالَ: «أَوْصَلْتُهُ لَهُمْ» فَعَلَيْهِ وَعَلَيْهِمُ الْيَمِينُ.
 وَمُؤْنَةُ أَخْذِهَا عَلَى الْمُسْتَعِيرِ كَرَدِّهَا عَلَى الْأَظْهَرِ، وَفِي عِلْفِ
 الدَّابَّةِ قَوْلَانِ ❀

بَابُ [فِي الْغَضَبِ]

الْغَضَبُ: أَخَذُ مَالٍ فَهَرَأَ تَعْدِيًا بِلا حِرَابَةٍ.

وَأَدَبَ مُمَيَّزٌ، كَمُدَّعِيهِ عَلَى صَالِحٍ، وَفِي حَلِفِ الْمَجْهُولِ
قَوْلَانِ.

وَضَمِنَ بِالْأَسْتِيْلَاءِ، وَإِلَّا فَتَرَدَّدَ؛ كَأَنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ عَبْدٌ
قِصَاصًا، أَوْ رَكِبَ أَوْ ذَبَحَ، أَوْ جَحَدَ وَدِيعَةً، أَوْ أَكَلَ بِلاَ عِلْمٍ، أَوْ
أَكْرَهَ غَيْرَهُ عَلَى الثَّلَفِ، أَوْ حَفَرَ بِثَرًا تَعْدِيًا، وَقَدَّمَ عَلَيْهِ الْمُزْدِي،
إِلَّا لِمُعَيَّنٍ فَسَيَّانٍ، أَوْ فَتَحَ قَيْدَ عَبْدٍ لِثَلَا يَأْتِيَ أَوْ عَلَى غَيْرِ عَاقِلٍ
إِلَّا بِمُصَاحَبَةٍ رَبِّهِ أَوْ حِزْزًا لِمِثْلِي وَلَوْ بِغَلَاءٍ بِمِثْلِهِ وَصَبَرَ لَوْجُودِهِ
وَلِيْلِدِهِ وَلَوْ صَاحَبَهُ ❁ وَمُنِعَ مِنْهُ لِلتَّوَثُّقِ.

وَلَا رَدَّ لَهُ؛ كَلِمَا جَازَتْهُ بَيْعُهُ مَعِيًّا زَالًا، وَقَالَ: «أَجَزْتُ لِظَنِّ
بِقَائِهِ» كَنَفَرَةٍ صِيغَتْ، وَطِينٍ لُبِّنَ، وَقَمْحٍ طُحْنَ، وَبَذَرٍ زُرْعَ،
وَبَيْضٍ أَفْرِخَ؛ لَا مَا بَاضَ إِنْ حَضَنَ، وَعَصِيرٍ تَحْمَرَ، وَإِنْ تَحَلَّلَ
خَيْرٌ كَتَحَلَّلَهَا لِذِمَّتِي، وَتَعَيَّنَ لِغَيْرِهِ، وَإِنْ صُنِعَ؛ كَغَزَلٍ وَحَلْيٍ وَغَيْرِ
مِثْلِي فَقِيَمَتُهُ يَوْمَ غَضَبِهِ، وَإِنْ جِلْدَ مَيْتَةٍ لَمْ يُذْبَغَ، أَوْ كَلَبًا وَلَوْ قَتَلَهُ
تَعْدِيًا.

وُخِيِرَ فِي الْأَجْنَبِيِّ، فَإِنْ تَبِعَهُ تَبَعَ هُوَ الْجَانِي، فَإِنْ أَخَذَ رَبُّهُ
أَقْلَ فَلَهُ الزَّائِدُ مِنَ الْغَاصِبِ فَقَطْ ❁
وَلَهُ هَذَا بِنَاءٍ عَلَيْهِ، وَغَلَّةٌ مُسْتَعْمَلٌ، وَصَيْدُ عَبْدٍ وَجَارِحٌ،

وَكِرَاءَ أَرْضٍ بُنِيَتْ، كَسَزَكَبٍ نَخِرٍ، وَأَخَذَ مَا لَا عَيْنَ لَهُ قَائِمَةٌ،
 وَصَيْدَ شَبَكَةٍ، وَمَا أَنْفَقَ فِي الْغَلَّةِ، وَهَلْ إِنْ أَعْطَاهُ فِيهِ مُتَعَدِّدَ عَطَاءٍ
 فِيهِ؟ أَوْ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُ وَمِنْ الْقِيَمَةِ؟ تَرَدَّدَ، فَإِنْ وَجَدَ غَاصِبَهُ بِغَيْرِهِ
 وَغَيْرِ مُحِلِّهِ فَلَهُ تَضْمِينُهُ، وَمَعَهُ أَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَخْتَجِ لِكَبِيرِ حَمَلٍ، لَا
 إِنْ هَزَلَتْ جَارِيَةٌ أَوْ نِسِي عَبْدَ صَنْعَةٍ ثُمَّ عَادَ، أَوْ خَصَاهُ فَلَمْ
 يَنْقُضْ، أَوْ جَلَسَ عَلَى ثَوْبٍ غَيْرِهِ فِي صَلَاةٍ، أَوْ دَلَّ لِصًّا، أَوْ أَعَادَ
 مَضُوعًا عَلَى حَالِهِ، وَعَلَى غَيْرِهَا فَقِيَمَتُهُ كَكَسْرِهِ ❀ أَوْ غَضِبَ
 مَنْفَعَةً فَتَلَفَتِ الذَّاتُ، أَوْ أَكَلَهُ مَالُكُهُ ضِيَاةً، أَوْ نَقَصَتْ لِلشُّوقِ أَوْ
 رَجَعَ بِهَا مِنْ سَفَرٍ وَلَوْ بَعْدَ كَسَارِقٍ.

وَلَهُ فِي تَعْدِي كُمُشْتَاجِرِ كِرَاءِ الزَّائِدِ إِنْ سَلِمَتْ، وَإِلَّا خِيَرَ فِيهِ
 وَفِي قِيَمَتِهَا وَقْتُهُ.

وَإِنْ تَعَيَّبَ وَإِنْ قَلَّ كَكَسْرِ نَهْدِيهَا، أَوْ جَنَى هُوَ أَوْ أَجْنَبِي خَيْرٍ
 فِيهِ، كَصَبْنِهِ فِي قِيَمَتِهِ وَأَخَذَ ثَوْبَهُ وَدَفَعَ قِيَمَةَ الصَّبْنِ، وَفِي بِنَائِهِ
 فِي أَخْذِهِ وَدَفَعَ قِيَمَةَ نُقْضِهِ بَعْدَ سُقُوطِ كُلْفَةٍ لَمْ يَتَوَلَّهَا.

وَمَنْفَعَةُ الْبُضْعِ وَالْحَرِّ بِالتَّقْوِيَتِ، كَحَرِّ بَاعَةٍ وَتَعَذَّرَ رُجُوعُهُ،
 وَمَنْفَعَةُ غَيْرِهِمَا بِالْقَوَاتِ.

وَهَلْ يَضْمَنُ شَاكِيهِ لِمُعْزِمٍ زَائِدًا عَلَى قَدْرِ الرُّسُولِ إِنْ ظَلَمَ؟

أَوِ الْجَمِيعِ؟ أَوْ لَا؟ أَقْوَالٌ ﴿٣١٧﴾

وَمَلَكُهُ إِنْ اشْتَرَاهُ وَلَوْ غَابَ، أَوْ غَرِمَ قِيمَتَهُ إِنْ لَمْ يُمَوِّهْ، وَرَجَعَ عَلَيْهِ بِفَضْلِهِ أَخْفَاهَا، وَالْقَوْلُ لَهُ فِي تَلْفِهِ وَنَعْتِهِ وَقَدْرِهِ، وَحَلَفَ كَمُشْتَرٍ مِنْهُ، ثُمَّ غَرِمَ لِأَخِيرِ رُؤْيَاهُ، وَلِزَبِّهِ إِمْضَاءُ بَيْعِهِ وَنَقْضُ عَثَقِ الْمُشْتَرِي وَإِجَازَتُهُ.

وَضَمِنَ مُشْتَرٍ لَمْ يَغْلَمْ فِي عَمْدٍ؛ لَا سَمَاقِيٍّ وَغَلَّةٍ، وَهَلِ الْخَطَأُ كَالْعَمْدِ؟ تَأْوِيلَانِ.

وَوَارِثُهُ وَمَوْهُوبُهُ إِنْ عَلِمَا كَهَوَّ، وَإِلَّا بُدِيَ بِالْغَاصِبِ، وَرَجَعَ عَلَيْهِ بِغَلَّةٍ مَوْهُوبِهِ، فَإِنْ أَغْسَرَ فَعَلَى الْمَوْهُوبِ.

وَلَقِيَ شَاهِدٌ بِالْغَضَبِ لِأَخَرٍ عَلَى إِقْرَارِهِ بِالْغَضَبِ، كَشَاهِدٍ بِمِلْكِكَ لِثَانٍ بِغَضَبِكَ، وَجُعِلَتْ ذَا يَدٍ لَا مَالِكًا إِلَّا أَنْ تَخْلِفَ مَعَ شَاهِدِ الْمَلِكِ وَيَمِينَ الْقَضَاءِ ❁

وَإِنْ ادَّعَتْ اسْتِكْرَاهًا عَلَى غَيْرِ لَائِقٍ بِهَا تَعَلَّقَ حَدَثُ لَهُ. وَالْمُتَعَدِّي جَانٍ عَلَى بَعْضِ غَالِيَا، فَإِنْ أَفَاتِ الْمَقْصُودَ كَقَطْعِ ذَنْبٍ دَائِبَةٍ ذِي هَيْئَةٍ أَوْ أُذُنِهَا، أَوْ طِيلَسَانِهِ، أَوْ لَبَنِ شَاةٍ هُوَ الْمَقْصُودُ، وَقُلِعَ عَيْنِي عَبْدٌ أَوْ يَدِيهِ فَلَهُ أَخْذُهُ وَنَقْضُهُ أَوْ قِيمَتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَنْتَهَ فَنَقْضُهُ كُلِّبَنٍ بِقَرَّةٍ، وَيَدِ عَبْدٍ أَوْ عَيْنِهِ، وَعَثَقَ عَلَيْهِ إِنْ

قَوْمَ، وَلَا مَنَعَ لِصَاحِبِهِ فِي الْفَاحِشِ عَلَى الْأَرْجَحِ، وَرَفَا الثُّوبِ
مُطْلَقًا، وَفِي أَجْزَةِ الطَّيِّبِ قَوْلَانِ ﴿٢٣٨﴾

[انتهى الثمن السادس]

وبنهايته تم الربع الثالث من أرباع المختصر

